◄ الاغاثة.. تمويل ضعيف واحتياجات كبيرة

◄ نشأة وتطور القطاع المصرفي اليمني

◄ القطاع المالي والمصرفي وحلم العمل في بيئة مهنية

YBA
جمعية البنوك اليمنية
Yemen Banks Association

المصارف
Al-Masarif

مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية - تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية - العدد (١٢) أكتوبر ٢٠٢٠
A Monthly magazine - issued by Yemen Banks Association- Concerned with economic, financial and banking affairs - Issue (12) October 2020

التأمين في اليمن..
بداية مبكرة وثقافة غائبة

يمنتراك
أدرك المستقبل
البريد اليمني
Yemen Post
بنك سبأ الإسلامي
SABA ISLAMIC BANK
إيتاس
ITAS
الدولية
INTERNATIONAL
الإسلامية للتأمين
islamic insurance
الاتصالات اليمنية
Yemen Telecom
(BY)
YKB
بنك الأمل
AL-AMAL BANK

خدمات التراسل والربط الشبكي

من مكانك

اربط فروعك .. وأدر أعمالك

تخفيضات كبرى تصل إلى:

65%

الإتصالات اليمنية
Yemen Telecom

YemenNet
The Gateway of Yemen

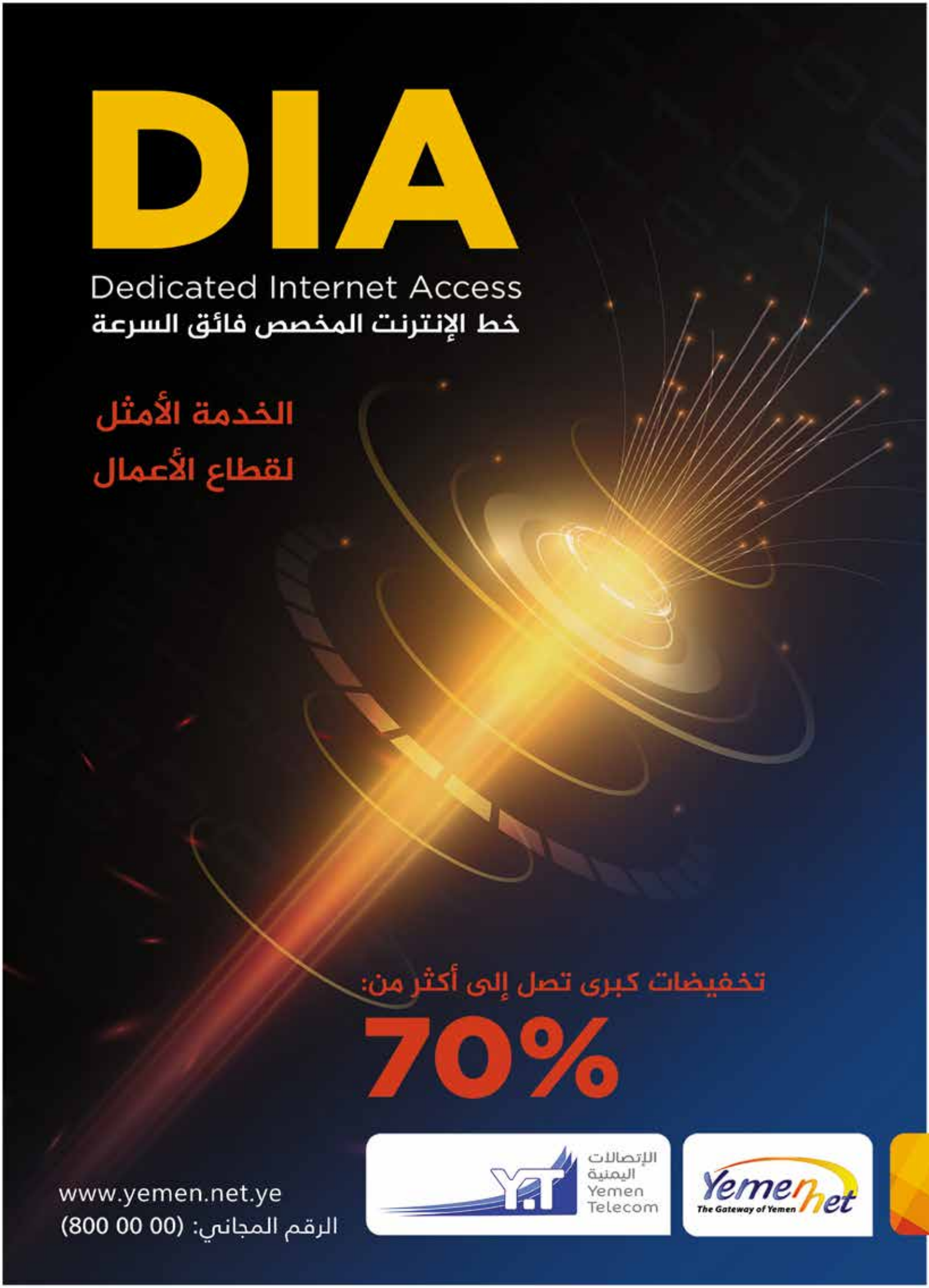
DIA
Dedicated Internet Access
خط الإنترنت المخصص فائق السرعة
الخدمة الأمثل
لقطاع الأعمال
تخفيضات كبرى تصل إلى أكثر من:
70%
الإتصالات اليمنية
Yemen Telecom
Yemennet
The Gateway of Yemen
www.yemen.net.ye
الرقم المجاني: (800 00 00)

المصارف
Al-Masarif

مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية
تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

العـدد (12) أكتوبر 2020

المشـرف العـام
محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

رئيـس التحريـر
أحمد عبده فارع

مديـر التحريـر
فؤاد أحمد القاضي

مستشـار هيـئة التحريـر
نجيب العدوفي

عضو هيئة التحريـر
قائد رمادة

العلاقـات العامـة
عبدالحميد المطري

الإخـراج الفني والتنفيـذ
سلطان الصالحي

الجمهورية اليمنية- صنعاء
شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي
تلفون: ٥٧٠٠٨٨/٩ -٠١
فاكس: ٢٤٢٣٠٥-٠١
ص.ب: (١١٣١٨) صنعاء

البريـد الإلكترونـي
ybanet@yemen-yba.com

الإعـلانات
يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير

المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

بنـوك 12-19

جمعية البنوك حريصة على نشر الوعي المصرفي باعتباره جزءا من نظام الجمعية

بنك الكريمي ومرونة التعامل جعلته الأوسع انتشاراً في اليمن

مؤسسة الاتصالات تطلق تخفيضات كبرى لتعرفة خدمات التراسل والإيثرنت 10

أمين عام الاتحـاد اليمنـي للتأمـين يتحدث عـن عمر التأمين في اليمـن 24

موظفو البريد يتلقون دورة تدريبية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المدير العام للمتحدة للتأمين:
قطاع التأمين بدأ يستعيد عافيته خلال 2019

خبراء: **بهذه الطرق سيتعافى الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا** 38

التكنولوجيا في تحقيق الشمول المالي

إعلاميون يتعرفون على دورهم في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب 34

إدارة التغيير والتطوير في القطاع المصرفي 39

منصات التمويل الجماعي 35

الامتثال في البنوك 33

الهجوم السيبراني:
التصيد الاحتيالي 41

إذا كان النشاط الاقتصادي هو المحرك الأساسي للحياة في البلاد، فالقطاع المالي هو الشريان الذي يغذي ذلك النشاط بالوقود اللازم لاستمرارية دوران ذلك المحرك، ويمثل القطاع المصرفي صلب القطاع المالي، وأهم اللاعبين فيه، فهو من يضطلع بمهام حشد المدخرات وتوجيهها لتمويل النشاط الاقتصادي والاستثمارات المنتجة في البلاد، وفقاً لآلية تضمن التوزيع العادل والكفؤ للموارد، والحد من مخاطر التمويل، وخفض تكاليف الاستثمار وتعظيم العائد المحقق منها، كما يقوم القطاع بتقديم العديد من الخدمات المالية الأخرى للقطاع التجاري ولجمهور المواطنين بما يسهل حركة التعامل التجاري ويساعد على رفع وتيرتها واتساع أنشطتها وتنوعها، وهو بذلك يساعد على دفع عجلة الحركة الاقتصادية إلى الأمام بما يساعد على تحسين الظروف المعيشية للمواطن وتحقيق النمو المنشود.

القطاع المالي والمصرفي وحلم العمل في بيئة مهنية خالية من الضغوط والتجاذبات

محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة
جمعية البنوك اليمنية

وفي هذه المرحلة العصيبة من تاريخ البلاد يقف القطاع المصرفي صامداً في مواجهة التحديات والمخاطر الجمة التي أفرزتها الحرب وأصبحت مصدر تهديد لمؤسساته ولاستمرارية نشاطه، وتعمل المؤسسات المصرفية والعاملون فيها في إطار رؤية واضحة تنطلق من إيمانهم بأهمية تعزيز الصمود الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المعيشي للمواطن، واضعين هذه القضية على رأس أولويات عملهم، ولا تدخر هذه المؤسسات والعاملون فيها جهداً أو مورداً مالياً أو بشرياً في سبيل تحقيق ذلك الهدف وضمان استمرارية تدفق السلع والخدمات الأساسية إلى الأسواق اليمنية بما يساعد على تحقيق الاستقرار المعيشي للمواطنين وتخفيف معاناتهم.

وتنظر قيادات المصارف والعاملون فيها إلى تلك المهمة باعتبارها واجباً وطنياً وأخلاقياً يجسد شعور الانتماء للوطن، ويفرض واجب الوفاء له في ظل الظروف القاسية التي يمر بها في هذه المرحلة، ولتمكين هذا القطاع الهام من الاضطلاع بدوره الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني، وتخفيف المعاناة عن المواطنين خلال هذه المرحلة الاستثنائية، يتوجب على كل أطراف العمل السياسي أن تدرك أهمية الدور الذي يؤديه القطاع المصرفي في خدمة المصالح الاقتصادية العليا للبلاد التي تنتمي إليها كل الأطراف، وأن على جميع هذه الأطراف أن تلتزم بضمان الاستقلالية والحيادية لمؤسسات هذا القطاع، وأن تتجنب ممارسة الضغوط عليه أو إقحامه في أتون صراعاتها.

كما يتوجب على السلطات النقدية المعنية بالإشراف على نشاط القطاع أن تدرك الواقع الصعب الذي يعمل القطاع في إطاره، والمصاعب التي واجهها خلال الفترة الماضية وما زالت قائمة اليوم، إضافة إلى الخسائر المالية والأعباء المالية والإدارية الإضافية التي ألقيت على كاهله وما زال ينوء بها حتى اليوم، وهو ما يملي على السلطة النقدية المبادرة بمد يد العون والمساندة لمؤسسات القطاع، وبتقديم الحلول والمعالجات المناسبة للمصاعب التي تواجهها، وتخفيف القيود المفروضة على أنشطتها، وتجنُب وضع المزيد من العوائق والعراقيل في طريقها.

ومن المهم أن تدرك السلطات النقدية أهمية الحفاظ على حيادية القطاع المصرفي واستقلاليته، وأن تمارس سلطتها الإشرافية على مؤسساته في إطار من الإدراك الكامل لمعطيات الواقع القائم فعلاً، وأن تكف عن حشر القطاع في الخلافات القائمة بين هيئاتها، أو تكليف مؤسسات هذا القطاع بما لا طاقة لها به، وهي، السلطات النقدية، ملزمة بالعمل على التوصل إلى آلية مناسبة وواقعية تساعد هيئاتها على تجاوز مضاعفات الانقسام الواقع في إطار هذه الهيئات، وتضمن مستوى مناسباً من التنسيق فيما بينها في كل ما يتعلق بأمور السياسة النقدية ونطاق الإشراف على مؤسسات القطاع المصرفي.

من المهم أن تدرك السلطات النقدية أهمية الحفاظ على حيادية القطاع المصرفي واستقلاليته

ولا بد من الإشارة إلى أن مقتضيات العمل الإشرافي على قطاع مهم كقطاع المصارف، لا تقتصر على فرض الغرامات وإصدار التعميمات وتوجيه التهديدات لمؤسسات القطاع، بل إن مهمة الإشراف تقتضي أن تعمل تلك السلطات على بناء الثقة وتوثيق العلاقة مع مؤسسات القطاع المصرفي الذي تتولى الاشراف على نشاطه، وتتفهم الظروف والمصاعب المحيطة ببيئة عمل تلك المؤسسات، وتعمل على وضع المعالجات وتقديم الحلول الكفيلة بالحد من الصعوبات وإزالة العراقيل التي تعترض نشاطها، وأن تتعامل معها بمهنية صرفة، تستند إلى إدراك واعٍ من قيادات السلطة النقدية وكل ذوي العلاقة، بأن مؤسسات القطاع المالي والمصرفي تضطلع بمهام تقدم الخدمات الحيوية اللازمة لاستمرار حركة النشاط الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين في شتى أرجاء البلاد دون تمييز أو مفاضلة، وتلك المؤسسات بحاجة إلى حلول ومعالجات أكثر من حاجتها إلى التهديدات والانذارات، ولن تستطيع القيام بالدور المأمول منها في خدمة الاقتصاد الوطني، دون مساندة أو دعم من السلطة المعنية بالإشراف عليها، بما يمكنها من العمل بمهنية في إطار بيئة عمل مواتية، بعيداً عن الضغوط ومؤثرات التجاذب السياسي.

جمعية البنوك اليمنية تشارك في اللقاء التوعوي لقيادات جهات الرقابة والإشراف المعنية بمكافحة غسل الأموال

شاركت جمعية البنوك اليمنية، ممثلة في القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة، محمود قائد ناجي، في اللقاء التوعوي لقيادات جهات الرقابة والإشراف المعنية بمكافحة غسل الأموال، الذي نظمته اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب منتصف شهر اكتوبر.

وهدف اللقاء إلى تعزيز التعاون بين اللجنة الوطنية وكافة جهات الدولة والقطاع الخاص المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق القانون بما يسهم في تحسين عملية امتثال اليمن في تطبيق المعايير والاتفاقيات الدولية لرفع اسم بلادنا من قائمة البيان العام ومعالجة ما تسبب به ذلك من مخاطر على النظام المالي.

وفي الافتتاح أشار رئيس اللجنة الوطنية يوسف علي زبارة إلى أهمية اللقاء كون المشاركين فيه من الجهات القادرة على المساهمة بشكل عملي في الامتثال لتطبيق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولائحته التنفيذية، وتحقيق أقصى تعاون ممكن بين اللجنة والجهات المعنية في الدولة والقطاع الخاص في هذا المجال.

ولفت إلى أن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الجرائم الخطيرة، التي ظهرت بقوة على الساحة الدولية وأثرت بشكل مباشر وغير مباشر على الأنظمة المالية والمصرفية وأمن وسلامة المواطنين والمجتمعات.

وشدد على أهمية اضطلاع الجهات المعنية سواء في الحكومة أو القطاع الخاص بواجباتها وتعزيز الامتثال لإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأكد زبارة ضرورة التزام المؤسسات المالية في القطاع الخاص بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى تكثيف عمليات التدريب والتأهيل وتفعيل عمليات الرقابة والتفتيش على المؤسسات المالية وغير المالية.

وأوضح أن اللجنة الوطنية ستعمل على التواصل المستمر مع الجهات ذات العلاقة لتفعيل تطبيق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية سعياً لتطوير نظام المكافحة وتحسين عملية الامتثال .

وقدمت خلال اللقاء ثلاثة أوراق عمل تناولت الأولى لمستشار وزير العدل عضو اللجنة الوطنية القاضي رشيد المنيفي، مفاهيم غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومراحلها ووسائلها وأساليبها ومخاطرها على البلد، فيما تضمنت الورقة الثانية لنائب رئيس اللجنة الوطنية نبيل المنتصر تقييم اليمن من قبل مجموعة العمل المالي والمخاطر التي تعرضت لها البنوك التجارية وتأثير العقوبات على الالتزام المالي والمصرفي والاقتصاد الوطني.

وتناولت الورقة الثالثة التي قدّمها رئيس وحدة جمع المعلومات المالية عضو اللجنة الوطنية وديع السادة، دور اللجنة ووحدة جمع المعلومات المالية وجهات الرقابة والإشراف في تنفيذ إجراءات مكافحة غسل وتمويل الأموال.

ورشة عمل حول دور القطاع الخاص في تحليل الوضع الراهن لإعداد الخطة المرحلية الثانية من الرؤية الوطنية

شاركت جمعية البنوك اليمنية، ممثلة في الأستاذ، أكرم أحمد الجرموزي، مسئول الدراسات والبحوث وعضو مجلس إدارة الجمعية، كما شارك عن البنوك الأستاذ عبده الصياد، عضو مجلس إدارة الجمعية ممثلا عن بنك سبأ الإسلامي، والأستاذ علي محسن جارالله، ممثلا عن بنك الكريمي، في ورشة عمل خاصة بدور القطاع الخاص في تحليل الوضع الراهن لإعداد الخطة المرحلية الثانية 2021-2025م من الرؤية الوطنية، التي نظمها المكتب التنفيذي لإدارة الرؤية الوطنية ووزارة التخطيط مع القطاع الخاص في العاصمة صنعاء.

وفي ورشة العمل تم تقسيم المشاركين إلى مجموعات عمل، وتم اختيار الأستاذ أكرم الجرموزي، وكذا الأستاذ عبده الصياد والأستاذ علي محسن جارالله، ضمن مجموعة العمل عن القطاع الخاص، المحور الاقتصادي.

وخرجت الورشة بحضور ممثلي القطاع الخاص والهيئة العامة للاستثمار، ورؤساء الوحدات الفنية بالمكتب التنفيذي لإدارة الرؤية الوطنية، بتوصيات شخصّت واقع القطاع الخاص ومستقبل الشراكة مع الجهات الرسمية والحلول الممكنة لتعزيز وتمكين القطاع الخاص من المساهمة الفاعلة في برامج التنمية وإحداث النهضة المنشودة في مختلف المجالات.

ITAS

إيتاس

الدولية للتجارة والمقاولات والخدمات "المحدودة"

INTERNATIONAL FOR TRADE CONST. & SERVICES "LIMITED"

خبراء الحلول البنكية والأمنية

evolis

card printers

طابعة البطائق البلاستيكية

- كفاءة عاليه
- سعة الشرائط الملونة 300 بطاقة ملونة
- مرونة كاملة: أحادي الجانب / ثنائي الجانب و خيارات التشفير
- سريعة 850 بطاقة / ساعة في الطباعة الابيض و الاسود
- صناعة اوربية / فرنسية

ضمانة لمدة ثلاث سنوات

الوكيل الوحيد في الجمهورية اليمنية لشركة:

evolis card printers

صنعاء – شارع الإمم المتحدة
أمام الحسيني للسيارات
01 / 212435 01 / 206412 - 212431
itas@itasye.com
www.itasye.com

فرع - عدن شارع الملكة أروى جوار سويد وأولاده للصرافة
02 / 266177 02 / 266176
sales@itasye.com
www.itasye.com

هدف إلى رفع مستوى الأداء في المصارف اليمنية..

اجتماع معهد الدراسات المصرفية مع مدراء الموارد البشرية والتدريب في البنوك

عقد معهد الدراسات المصرفية يوم الخميس 1 أكتوبر 2020م الاجتماع الدوري السنوي مع مدراء الموارد البشرية والتدريب للبنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، وقد ناقش الاجتماع العديد من الموضوعات المدرجة في جدول أعماله وهي :

- تقرير التدريب للعام 2019م والنصف الاول من العام 2020م.
- البرامج المهنية والشراكات الدولية.
- الاحتياجات التدريبية للخطة التدريبية للعام 2021م.
- التحديات التي يواجهها المعهد والقطاع المصرفي في أطار تأهيل الكادر البشري.

وفي الاجتماع أكد الأستاذ/ عبدالغني محمد السماوي، مدير المعهد، على أهمية تبادل الآراء والخبرات وسبل تطوير التدريب والتأهيل لكوادر القطاع المصرفي اليمني، وكذلك إعداد الاحتياجات التدريبية للقطاع المصرفي للعام 2021م وفقا لرؤى وخطط واستراتيجيات القطاع المصرفي.

كما ناقش الاجتماع البنود المدرجة في جدول أعماله، وخرج بالعديد من التوصيات من أجل رقع مستوى الأداء المؤسسي في المصارف اليمنية.

وأشار مدير المعهد إلى أن المعهد بصدد التعاقد مع مجموعة من الجهات الدولية لتنفيذ العديد من الشهادات المهنية، التي سوف تساهم في تطوير أعمال القطاع المصرفي اليمني منها شهادة المدقق الداخلي المعتمد CIA بالتعاون مع شركة PRC الكندية وجمعية المدققين الداخليين اليمنية، مؤكداً أنه سيتم خلال الأيام القادمة توقيع اتفاقيات شراكة مع كل من معهد لندن للعلوم المالية والمصرفية، LIBF وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI وهذه الاتفاقيات ستمكن المعهد من تقديم مجموعة من الشهادات المهنية العالمية وسيوفر على منتسبي القطاع المصرفي عناء السفر، مشيراً إلى أن هذه النجاحات، التي حققها المعهد لم تكن لتتحقق لولا الدعم الكامل الذي يلقاه المعهد من مجلس إدارة المعهد وعلى راسهم رئيس مجلس الإدارة محافظ البنك المركزي ونائبه، والتعاون غير المحدود، الذي يلقاه المعهد من القطاع المصرفي، وخصوصا المختصين في إدارات الموارد البشرية والتدريب.

وقد تم خلال الاجتماع تكريم الاخ مدير عام المعهد من قبل بنك اليمن الدولي على الجهود التي يبذلها المعهد في اطار تطوير برامج التدريب والتأهيل لمنتسبي القطاع المصرفي.

موظفو البريد يتلقون دورة تدريبية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تلقى 50 موظفا من كوادر الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي، مهارات ومعارف حول المفاهيم الأساسية لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطرها، ودورة وحدة جمع المعلومات المالية ومؤشرات الاشتباه والإبلاغ عن العمليات المشبوهة، والتزامات الهيئة العامة للبريد في مجال المكافحة وتقنيات التحليل المالي وخطواته وأنواعه التي نظمتها اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي، واستمرت أربعة أيام.

وفي افتتاح الدورة أشار مدير عام الهيئة العامة للبريد المهندس محمد مرغم، إلى أن خطورة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتطلب الاستمرار في تأهيل كوادر الهيئة بحكم ارتباطهم بالتعاملات المالية والبريدية.

ولفت إلى أن البريد يعمل بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال، لتأهيل كوادر البريد المختصين في الجانب المالي والقانوني والخدمات البريدية وتطوير قدراتهم وإطلاعهم على التطورات الجديدة المتعلقة بالأساليب والاتجاهات العامة لعمليات غسل الأموال.. لافتا إلى أن هذه الدورة تعد الثانية لكوادر البريد.

وثمن مرغم جهود اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال في تنفيذ برنامج تدريبي خاص بمكافحة غسل الأموال لكوادر البريد وفي كافة الجهات الحكومية والخاصة بما يعزز من جهود اليمن في عمليات مكافحة هذه الجرائم.. حاثا المشاركين على الاستفادة من المادة التدريبية وتطبيقها في الواقع العملي.

بدوره أكد نائب رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال نبيل المنتصر، أن اللجنة تولي اهتماما كبيرا بالهيئة العامة للبريد باعتبارها إحدى المؤسسات المالية المهمة.

ولفت إلى أن البريد يقع على عاتقه مسئولية كبيرة في تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كونه من القطاعات المستهدفة.

واستعرض جهود اللجنة الوطنية في عمليات تدريب وتأهيل كوادر الجهات وتنفيذ البرامج التدريبية والتوعوية لتعزيز الوعي المجتمعي بثقافة مكافحة الجريمة المنظمة وخاصة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتطرق المنتصر، إلى جوانب التنسيق بين اللجنة وكافة الأجهزة المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يسهم في التصدي لهذه الجرائم وصد الأخطار المحدقة بالنظام المالي والمصرفي والاقتصاد الوطني.

حضر الافتتاح عضو ومقرر اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال القاضي رشيد المنيفي وعضو اللجنة الدكتور معاذ قاسم.

من

فوري Fawri
خدمات تحويل الأموال
Money Transfer Services
بنك الجزيرة BANK ALJAZIRA

الوكلاء:

شركة الوطنية للتحويلات النقدية
National Cash Transfer Co.

Humanitarian Transfers التحويلات الإنسانية

HEC

الأخوة موني
Brotherly Money

ناصر اكسبرس NASER EXPRESS

حوالات مالية
مال
اسم الثقة من سويد

كويك تحويل أموال

المحيط للحوالات السريعة

الندى

مؤسسة الاتصالات تطلق تخفيضات كبرى لتعرفة خدمات التراسل و الإيثرنت

أطلقت المؤسسة العامة للاتصالات تخفيضات كبرى لتعرفة خدمات التراسل والربط الشبكي (الإيثرنت) والانترنت المخصص فائق السرعة "DIA" الموجه لقطاعات المشغلين والأعمال والحكومي.

وفي الفعالية التي حضرها وزير التعليم العالي والبحث العلمي حسين حازب، أشار نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات والتنمية الدكتور حسين مقبولي إلى أن إطلاق مثل هذه المشاريع الجديدة في خدمات التراسل والربط الشبكي يأتي بالتزامن مع أعياد الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر.

ولفت إلى أهمية تحقيق تنمية حقيقية مستدامة وفاعلة بالاستفادة من التقنية والتكنولوجيا الحديثة .. مشيراً إلى أن إطلاق مؤسسة الاتصالات تخفيضات لخدمات التراسل والإنترنت المخصص فائق السرعة، يوفر لقطاعات ومؤسسات الدولة والشركات خدمات نوعية ويشجعها على الاستخدام الآمن للشبكة الوطنية الآمنة.

واعتبر الدكتور مقبولي خدمات التراسل والربط الشبكي، حافزاً إضافياً لإنجاز مسار التحول نحو تطبيق الحكومة الإليكترونية، مؤكداً دعم حكومة الإنقاذ لقطاع الاتصالات لدوره المحوري في دعم الاقتصاد الوطني.

من جهته أكد نائب وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور هاشم محمد الشامي أن المؤسسة العامة للاتصالات حريصة على الإسهام في تنمية الاقتصاد وتعزيز قدرات مختلف القطاعات والمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة وقطاع الأعمال وتمكينها من الاستفادة من تقنية الاتصالات والمعلومات لتنفيذ برامجها وخططها وتلبية متطلباتها.

وأشار إلى أن تخفيضات خدمات التراسل والربط الشبكي والإنترنت المخصص فائق السرعة كانت أسعارها أحد العوائق أمام المؤسسات المختلفة، وقال بعد اعتماد التسعيرة الجديدة، تصبح أمام تلك القطاعات بمختلف مستوياتها وقدراتها التشغيلية متاحة.

وجدد الدكتور الشامي التأكيد على مضي المؤسسة العامة للاتصالات في توفير البنية التحتية اللازمة، بما يمكن أجهزة الدولة وقطاعاتها من تنفيذ برامج الرؤية الوطنية الحديثة.

إلى ذلك أعلن مدير المؤسسة العامة للاتصالات المهندس صادق محمد مصلح إطلاق تخفيض الاشتراكات الشهرية لتعرفة خدمات التراسل والربط الشبكي الإيثرنت والانترنت المخصص فائق السرعة DIA إلى 65 بالمائة وتخفيض رسوم التركيب إلى 75%.

وأشار إلى أن التخفيض ينسجم مع رؤية المؤسسة العامة للاتصالات مع قطاع المشغلين والأعمال الحكومية والأفراد .. لافتاً إلى توجهات المؤسسة لتهيئة المشغلين للانتقال إلى الجيل الثالث والرابع والاعتماد على الشبكة الوطنية المحلية نظراً للأعطال التي تطال الوصلات الدولية للإنترنت بشكل مستمر، وآخرها قطع الكابل الدولي قبالة المياه الدولية لتونس.

تخلل الفعالية عرض ريبورتاج توضيحي عن خدمات التراسل والربط الشبكي (الإيثرنت) والانترنت المخصص فائق السرعة.

حضر الفعالية وكيل وزارة الاتصالات للشؤون المالية والإدارية، أحمد المتوكل، ورئيس الهيئة العامة للاستثمار، ياسر المنصور، ومدير الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي، المهندس محمد علي مرغم، والرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات الدولية (تيليمن)، الدكتور على ناجي نصاري، ورئيس مجلس إدارة شركة يمن موبايل، عصام الحملي، ونائبا مدير عام المؤسسة العامة للاتصالات للشؤون الفنية والتجارية المهندس طه زبارة وعمار وهان.

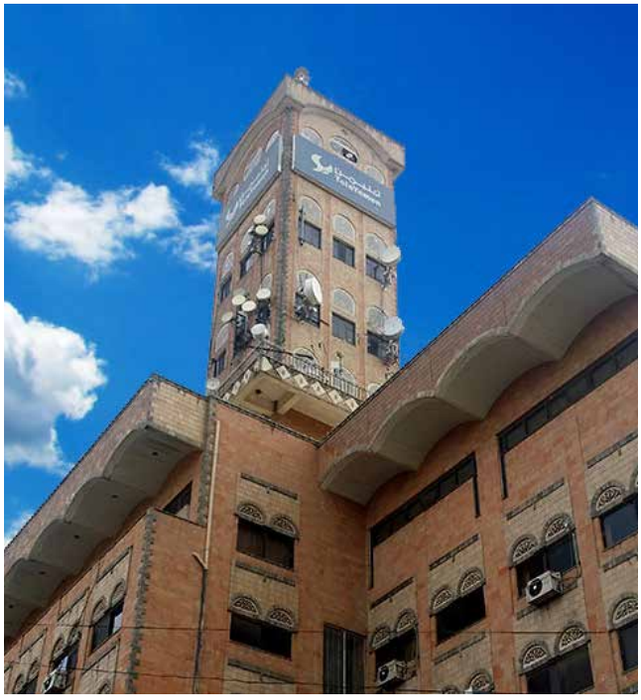

تسوق الآن

في أي مكان وزمان

سدد مشترياتك بسهولة وآمان

عبر خدمة النقود الإلكترونية

بيس pyes

دائماً معك .. with you ..

للمزيد من المعلومات
التواصل على الرقم المجاني للبنك
8000006

WhatsApp
778559009

بنك من لا بنك له
Bank of the Unbanked

/ALAMALBANK

أثناء تقديم المعهد المصرفي لتقرير أعماله..

جمعية البنوك: التدريب والتأهيل أساس لتطوير الخدمات المصرفية

استمع مجلس إدارة جمعية البنوك يوم الاثنين الموافق 25 سبتمبر 2020 في مقر الجمعية إلى شرح مفصل من مدير عام معهد الدراسات المصرفية، الأستاذ عبدالغني السماوي، حول ما نفذه المعهد من الدورات التأهيلية في 2019 والنصف الأول من 2020م وخطط المعهد المستقبلية.

وقد افتتح الاجتماع الأستاذ محمود قايد ناجي، القائم بأعمال رئيس مجلس جمعية البنوك اليمنية، مرحبا بمدير المعهد وأعضاء الجمعية، ومؤكدا على أهمية هذا الاجتماع في توجيه برامج التدريب في المعهد؛ بما يخدم تطلعات وأهداف القطاع المصرفي، وتذليل أي صعوبات تعترض أنشطة التدريب والتأهيل؛ ولما فيه خدمة أهداف القطاع المصرفي.

بعد ذلك استعرض مدير عام معهد الدراسات المصرفية، عبدالغني السماوي، ما نفذه المعهد من الدورات التأهيلية في 2019 والنصف الأول من 2020م.

وقال السماوي إن المعهد نفذ خلال العام 2019 عددا من الدورات في مجال التأهيل وبناء القدرات لمنتسبي القطاع المصرفي اليمني؛ بهدف رفع مستوى الكفاءة المهنية لهم والمساهمة في تطوير الخدمات المصرفية رغم ظروف الحرب والحصار، بجهود محلية وبالتنسيق مع بعض الجهات الدولية، حيث قام المعهد بتنفيذ (84) برنامجا تدريبيا وورشة عمل متخصصة ولعدد 2.104 من المتدربين والمتدربات، بزيادة مقدارها 406 متدربا ومتدربة عن العام 2018م، والذي بلغ عدد المتدربين فيه 1.734 متدربا ومتدربة من جميع البنوك العاملة في اليمن، وبعض شركات الصرافة.

وأوضح السماوي أن حصيلة التعاون المشترك بين معهد الدراسات المصرفية والجهات الدولية تمخضت عن تسجيل عدد 35 مشاركا ومشاركة لبرنامج واختبار أخصائي مكافحة غسل الأموال معتمد بالتعاون مع جمعية اختصاصيي مكافحة غسل الأموال الأمريكية ACAMS، التي تعتبر الشهادة الأعلى دوليا في مجال مكافحة غسل الأموال ACAMS، وقد حصل حتى اليوم 11 مشاركا على الشهادة الدولية أخصائي مكافحة غسل الأموال ACAMS، إضافة الى ذلك فقد شارك عدد 61 متدربا ومتدربة من البنوك الإسلامية في البرامج المقدمة بالتعاون مع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية CIBAFI البحرين وقد حصلوا على شهادات معتمدة في الصيرفة الإسلامية في مجال المدير المصرفي الإسلامي والتدقيق الشرعي والمصرفي الإسلامي المعتمد.

وبين السماوي أن المعهد قام خلال النصف الأول من عام 2020م بتنفيذ إجمالي (28) برنامجا تدريبيا منها (22) برنامجا عاديا و(6) برامج وفق نظام التدريب عن بعد (أون لاين)، وقد لبت هذه البرامج كثيرا من الاحتياجات التدريبية للقطاع المصرفي اليمني؛ حيث بلغ إجمالي المشاركين في برامج المعهد التدريبية خلال النصف الأول من عام 2020م (842) مشاركا ومشاركة منهم (657) مشاركا ومشاركة في الدورات العادية و(185) مشاركا ومشاركة وفق نظام التدريب عن بعد أون لاين.

وأشار السماوي، إلى أن المعهد بصدد التعاقد مع مجموعة من الجهات الدولية لتنفيذ العديد من الشهادات المهنية التي سوف تساهم في تطوير اعمال القطاع المصرفي اليمني منها شهادة المدقق الداخلي المعتمد CIA بالتعاون مع شركة PRC الكندية وجمعية المدققين الداخليين اليمنية، وأنه سيتم خلال الأيام القادمة توقيع اتفاقيات شراكة مع كل من معهد لندن للعلوم المالية والمصرفية LIBF وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI، وهذه الاتفاقيات ستمكن المعهد من تقديم مجموعة من الشهادات المهنية العالمية، وسيوفر على منتسبي القطاع المصرفي عناء السفر، مؤكدا أن هذه النجاحات، التي حققها المعهد لم تكن لتتحقق لولا الدعم الكامل الذي يلقاه المعهد من مجلس إدارة المعهد وعلى رأسهم رئيس مجلس الإدارة محافظ البنك المركزي ونائبه، والتعاون غير المحدود، الذي يلقاه المعهد من القطاع المصرفي، وخصوصا المختصين في إدارات الموارد البشرية والتدريب.

بعد ذلك استمع مدير المعهد الى ملاحظات وتوصيات أعضاء الجمعية بشأن أنشطة المعهد، وأكد أنه سيتم أخذها في الاعتبار.

وقد أشار القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية الأستاذ محمود قائد ناجي، إلى أهمية التدريب كأساس لتطوير الخدمات المصرفية، مؤكدا أن المعهد قد شهد نقلة نوعية في تقديم خدمات التأهيل والتدريب لمنتسبي القطاع المصرفي اليمني، و بشهادة البنوك وبما نلمسه من إنجاز لبرامج نوعية تلامس احتياجات القطاع المصرفي، ومنها على سبيل المثال شهادة اختصاصي مكافحة غسل الأموال «الكامز»، وشدد على أهمية التعاون والتكامل بين البنوك اليمنية والمعهد؛ لتحقيق أهداف رفع مستوى قدرات منتسبي القطاع المصرفي.

بنك سبأ يشارك في فعالية التشبيك بين سيدات الأعمال من برنامج «شجاع للسيدات» وممثلين عن القطاع التجاري (B2B) 2020

شارك بنك سبأ الإسلامي يوم الأربعاء 7-10-2020 م في العاصمة صنعاء في فعالية المرحلة الثانية من التبادل التجاري لسيدات الأعمال (B2B 2020)، التي نظمتها الغرفة التجارية الصناعية في أمانة العاصمة بالتعاون مع وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وبحضور البنوك المعتمدة لتمويل البرنامج. وهدفت الفعالية للتشبيك بين المستهدفات من برنامج شجاع للسيدات والقطاع التجاري المزود لسيدات الأعمال بما تحتاج إليه لإنجاح واستمرار مشاريعهن التجارية، وخلال الفعالية قدم ممثلو بنك سبأ كل المعلومات والتفاصيل الخاصة بكيفية التمويل بالبنك بشكل عام وكيفية التمويل في برنامج شجاع للسيدات المرحلة الثانية بشكل خاص.

وفي الجناح المخصص لبنك سبأ الإسلامي قدم البنك الضيافة لزواره وكل المطبوعات التسويقية والنماذج التي تسهل فهم عمليات التمويل في البنك؛ مما حاز على إعجاب الزوار والحضور والمنضمين للفعالية.

الجدير ذكره أن هذه المنح التمويلية المقدمة، لاستمرار الأعمال، تهدف إلى استمرارية المشاريع الخاصة بالقطاع النسوي في ظل الظروف، التي تعيشها بلادنا وهي مقدمة من قبل البنك الإسلامي للتنمية الذي يعتبر أحد أهم المساهمين في بنك سبأ الإسلامي.

بنك الكريمي ومرونة التعامل جعلته الأوسع انتشاراً في اليمن

كتب: فـؤاد يـحيى

استطاع بنك الكريمي أن يوفر خدماته المصرفية المتطورة لكافة المناطق اليمنية وذلك من خلال شبكته التي تعد الأوسع انتشاراً في اليمن، وتحظى هذه الخدمات بالقبول والرضا من كافة عملاء البنك والمستفيدين من خدمات التحويل وغيرها.

برز مؤخراً جدلاً حول الفارق الذي يؤخذ عند تحويل ريال يمني (طبعة جديدة) إلى ريال يمني طبعة قديمة، وفقاً لتعاملات كافة البنوك وشركات الصرافة، وحقيقة الأمر في ذلك أنه ناتج عن عملية التغيير من جديد إلى قديم وهذا الفارق عبارة عن تكاليف وليس أرباح، كما هو حاصل على سبيل المثال عند شراء ريال سعودي بالطبعة الجديدة بسعر 215 ريالاً يمنياً وبيعه بسعر 161 وهذا الفارق يعتبر تكاليف وليس فيه أرباحاً.

في هذا السياق فإن بنك الكريمي لا يختلف في تعاملاته عن بقية السوق، لأن كل السوق تتعامل بهذه الطريقة، بل إن الكريمي هو أقل الجميع، وفقاً لما يقوله بنك الكريمي.

لا توجد قيود على السحب من أي محافظة يمنية، وفيما يخص عملاء الكريمي ممن لديهم حسابات في بعض المحافظات، فإن البنك يتيح لكافة عملائه سحب أي مبلغ من حسابه مهما اختلفت المحافظات ولا توجد قيود على السحب لا بالريال ولا بالدولار ولا الريال السعودي بحسب مصادر في بنك الكريمي.

وبالنسبة لإقبال بعض العملاء على سحب ودائعهم، يقول البنك إنه حصل إقبال على السحب لفترة مؤقتة لا تزيد عن ساعات، وعندما شعر العملاء أن الفروع كلها مفتوحة وأن أموالهم موجودة قام أغلبهم بإعادة ما تم سحبه وذلك لثقتهم ببنك الكريمي، أما ما يخص الإيداعات فقد عادت إلى طبيعتها.

دعم وتمويل المنشآت الصغيرة

يساهم بنك الكريمي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تحسين معيشة الفرد والمجتمع عن طريق خدمات مالية متنوعة ومنها دعم المنشآت الصغيرة وتمويلها، حيث لديه ثلاثة أقسام للتمويل تتمثل في التمويل الصغير جداً، والتمويل المتوسط، والتمويل الزراعي، ففي التمويل الصغير جداً يبلغ عدد المشاريع الممولة خلال الفترة من منتصف 2010 إلى نهاية سبتمبر 2020، عدد 32.929 مشروعاً وبمبلغ تمويل قيمته 18.119.288.620 ريالا يمنياً، أما التمويلات المتوسطة ولنفس الفترة كان عدد المشاريع 2.063 مشروعاً، وتمويلات بمبلغ 9.446.949.720 ريالاً يمنياً، والتمويل الزراعي بلغ عدد المشاريع 3.878 مشروعاً وبمبلغ تمويلي قدره 9.516.705.900 ريال يمني، ويبلغ الإجمالي التراكمي للتمويل من منتصف 2010 إلى سبتمبر 2020 لعدد38.870 مشروعاً ما قيمته 37.082.944.240 ريالاً يمنياً، بحسب بيانات بنك الكريمي، مشيراً إلى أن لديه حالياً عملاء نشطين بعدد 7.210 عملاء، وبمبلغ 10.734.726.671 ريال يمني حتى نهاية سبتمبر 2020.

رقمنة خدمات البنك

يتجه بنك الكريمي إلى رقمنة خدماته وإدخال أحدث التجهيزات لذلك، وعلى سبيل المثال: مثل خدمة الكريمي جوال، وخدمة أم فلوس، والإيداع والسحب المجاني عبر الصراف الآلي، فضلا عن إدخال تمويل الطاقة الشمسية النظيفة والتي تغني عن استخدام الديزل في المشاريع الزراعية، وكذلك الإضاءة بالطاقة الشمسية والتي تقدم للموظفين، والعديد من الخدمات الأخرى التي تتميز بالسرعة والدقة.

وأبدى عدد من الاقتصاديين والمهتمين وكذا عملاء الكريمي إعجابهم بالمستوى المتميز الذي وصلت إليه منتجات الكريمي الإلكترونية، مشيرين إلى أن منتجات الكريمي الإلكترونية هي الأفضل حالياً خاصة بعد انتشار فيرس كوفيد 19 ،وقالوا إن تطبيق (كريمي جوال) أصبح يلائم هذه المرحلة خاصة مع انخفاض السيولة في السوق المحلية، ويشيرون إلى إن الخدمات الإلكترونية التي يقدمها بنك الكريمي لعملائه، في داخل اليمن وخارجها، قد ولدت إنطباعاً متميزاً لدى جمهور المتعاملين الذين اعتبروه بمثابة محفظتهم المالية التي يستخدمونها كيف ومتى شاؤوا.

تطبيق الكريمي جوال

تطبيق الكريمي جوال يساعد العملاء على إدارة حساباتهم في بنك الكريمي حيث يمكنهم من إرسال الحوالات والتحويل بين الحسابات وتبديل العملات بين حساباتهم وسداد فواتير الخدمات عبر الجوال في أي وقت إرسال الحوالات. الإيداع للحسابات. الاستعلام عن الرصيد في أي وقت. تسديد فواتير الخدمات الخاصة بهم. والعديد من المزايا الأخرى.

دورتان تدريبيتان لقيادات فروع البنك اليمني للإنشاء والتعمير

أختتمت في العاصمة صنعاء دورتان تدريبيتان للقيادات المتوسطة لبعض فروع البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، التي استمرت خلال الفترة من 6-14 سبتمبر 2020م، برعاية الأخ رئيس مجلس الإدارة الأستاذ /حسين فضل محمد هرهرة، والأخ المدير العام للبنك الأستاذ محمد سعد الروضي.

وأكد رئيس مجلس الإدارة حسين فضل محمد هرهرة أن مجلس إدارة البنك يولي التدريب أهمية كبيرة، وإعطاء التدريب النوعي الأولوية والاهتمام الخاص والدعم اللازم ؛ بهدف إعداد كادر مصرفي كفؤ ومؤهل؛ لشغل المراكز الوظيفية المستهدفة بحرفية واقتدار، وتطرق في كلمته إلى ماهية وأهمية الائتمان المصرفي في العمل المصرفي، وقال إن الائتمان المصرفي يعتبر النواة الحقيقية للعمل المصرفي ، كما أشاد بدور المحاضر والمدرب والخبير في مجال الائتمان المصرفي والتحليل المالي الأستاذ، أكرم احمد الجرموزي، مسؤول الدراسات والبحوث وعضو مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية، على الجهود المبذولة في التدريب وأشاد بدور مركز التدريب المصرفي.

وأضاف بقوله: نحن فخورون جدا بالعملية التدريبية لما لها من أهمية كبيرة في صقل الخبرات وتنمية الكفاءات وتعظيمها، ونبارك لكم نجاح هاتين الدورتين.

من جانبه أوضح الأستاذ، عبدالكريم عبدالحسين النائب، مدير مركز التدريب المصرفي بالبنك اليمني للإنشاء والتعمير، أن الدورتين التدريبيتين شبيهة بالكورس، فهما دورتان تدريبيتان في الجوانب التطبيقية، في الائتمان المصرفي ، والتحليل المالي للائتمان المصرفي لتأهيل المشاركين البالغ عددهم 15 مشاركا، وهم مدراء الفروع ونواب مدراء الفروع ورؤساء أقسام التسهيلات والمعينين حديثا، على الائتمان المصرفي، وأهميته وكيفية تطبيقه من الناحية العلمية والعملية ، بالإضافة إلى تعريف المشاركين بالإجراءات القانونية للائتمان، وكذلك الضوابط والسقوف الائتمانية الصادرة من البنك المركزي اليمني .

مشيرا إلى أن البرنامج الأول يتعلق بالجوانب التطبيقية للائتمان المصرفي الذي عقد خلال الفترة من 6 - 9 سبتمبر ، والبرنامج الثاني تضمن التحليل المالي للائتمان المصرفي باستخدام الحاسوب للفترة من 10-14 سبتمبر ، مبينا أن برنامج التحليل المالي هو استكمال للدورة الأولى، بحيث أن الخطوة التي تليها أن يستطيع المتدرب أو المشارك على اتخاذ قرار ائتمان سليم ومنخفض المخاطر، ويجب أن يقوم المتدرب بعملية إجراء تحليل مالي لمركز العميل المالي، من حيث معرفة ملاءة رأس المال ومدى كفايته لتغطية الائتمان واستخراج رأس المال العامل الذي يمثل خط الدفاع الأول لمنح الائتمان ، وتحديد المخاطر المترتبة على منح الائتمان من عدمه ، حفاظا على أموال البنك من جهة، وحفاظا على مصلحة العميل من جهة أخرى بحيث يمنح ائتمان منخفض المخاطر ، ومن جهة أخرى أفاد الأستاذ عبدالكريم النائب أن هناك علاقة بين الائتمان ومكافحة غسل الأموال، وما أضيف حديثا إلى قوانين غسل الأموال هو قوانين مكافحة الاحتيال ، وهناك علاقة طردية بين تطور العمل المصرفي وتطور الجريمة المالية فكل ما تطور العمل المصرفي تطورت الجرائم المالية ، وبالتالي يجب على رجل الائتمان أن يكون حذرا ومتيقظا بصورة دائمة.

لافتا إلى أن المركز يحرص على اختيار الخبراء في التدريب ، كما أشاد المشاركون جميعاً بنجاح البرنامجين وحصلوا على الاستفادة القصوى من البرنامجين.

بنك التضامن يشارك في فعالية التبادل التجاري لسيدات الأعمال (B2B) 2020

أقيم يوم الأربعاء 7-10-2020 م فعالية المرحلة الثانية من التبادل التجاري لسيدات الأعمال (B2B) 2020، ضمن مشروع #Brave women، والذي تم تنظيمه من قبل الغرفة التجارية والصناعية في أمانة العاصمة بالتعاون والتنسيق مع وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر smeps، وبدعم من # ICD-PS ضمن مبادرة الـ # We Fi العالمية، واستهدفت حوالي 97 سيدة أعمال من صاحبات الشركات الناشئة، وشاركت في الفعالية اكثر من 50 شركة من اكبر الشركات المتخصصة في التوريد والمساندة للشركات الناشئة من القطاع الخاص أعضاء الغرفة التجارية.

وتأتي تنفيذ المرحلة الثانية من فعالية التبادل التجاري لسيدات الأعمال (B2B) 2020 في إطار مشروع دعم استمرارية الأعمال لقطاع سيدات الأعمال Brave Women الذي تنفذه وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر #SMEPS التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية والهادف لتعزيز صمود واستمرارية القطاع الخاص النسوي في اليمن.

هذا وكان لبنك التضامن مشاركة فاعلة في الفعالية حيث تم عرض وتقديم كافة الخدمات المصرفية والتمويلات المقدمة لسيدات أعمال مشروع Brave Women المرحلة الثانية، ويعتبر بنك التضامن من الشركاء الأساسيين في مشروع بريف Brave.

369 % زيادة في صافي أرباح بنك التضامن للعام 2019

عقد بنك التضامن جمعيته العمومية العادية يوم الثلاثاء 15 سبتمبر 2020 م حيث حرص بنك التضامن على اتخاذ كل الإجراءات المرتبطة بالصحة والسلامة والحرص على التباعد بين الحضور خلال انعقاد الجمعية العمومية العادية، وذلك تطبيقا للنصائح والإرشادات الصادرة من وزارة الصحة لمكافحة فيروس كورونا المستجد.

افتتح الاجتماع رئيس مجلس إدارة بنك التضامن الحاج/ عبد الجبار هائل سعيد أنعم بالترحيب بالحضور، معربا عن تقديره للقرارات الاستباقية التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي لمواجهة تداعيات أزمة تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد، والقطاع المصرفي، مؤكداً ثقته في متانة القطاع المصرفي وقدرته على تجاوز التحديات والأزمات.

على مدار نحو 24 عاما من النجاح استطاع خلالها البنك أن يتعامل مع مختلف التحديات والظروف، واليوم مازال البنك يواصل سعيه للاستفادة من فرص النمو، وقد ساهمت الجهود المبذولة والواضحة من قبل الإدارة التنفيذية، والمعتمدة على تنفيذ خطط وتوجيهات مجلس الإدارة، في نجاح مسيرة عمل البنك.

يواصل بنك التضامن مسيرته الناجحة مرتكزاً على استراتيجيته الواضحة وحضوره المتميز وقوة علامته التجارية، ومدعوماً بتاريخه العريق ومكانته المتفردة كونه يمثل باكورة العمل المصرفي في اليمن منذ افتتاحه في عام 1996م ، وخلال عقود عديدة وظروف سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة تطور البنك واتسع نشاطه.

هذا وحقق بنك التضامن صافي أرباح بمبلغ 2.4 مليار ريال للعام 2019 بنسبة زيادة 369% عن نتائج العام السابق كما وزع أرباحا على ودائع عملائه بمبلغ 12.3 مليار ريال للعام 2019 وبنسبة ارتفاع بلغت 29% عن توزيعات العام السابق.

كما سجل البنك ارتفاعا في حجم ميزانيته نهاية العام 2019 حيث بلغ حجم ميزانيته الموحدة 547 مليار ريال، مقارنة بمبلغ 542.6 مليار ريال للعام السابق.. وارتفعت ودائع عملائه إلى مبلغ 428.4 مليار ريال نهاية العام 2019.

لقد شهد عام 2019 العديد من الإنجازات للبنك على أكثر من مستوى، بدءا من الأرباح القياسية، التي تم تحقيقها، فضلا عن الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية وافتتاح المراكز في كبرى المدن الرئيسة والمديريات.

كما أن نجاح رحلة البنك نحو التحول الرقمي هي أبرز ملامح انجازاته خلال العام 2019، حيث يعد الاستثمار المستدام في أحدث التقنيات سمةً تميز أداء البنك، وجزءاً لا يتجزأ من استراتيجيته ورؤيته؛ فقد أدرك البنك أهمية التحول الرقمي، وتطبيق أحدث التقنيات ، التي تبسط وتسهل تقديم الخدمات المصرفية وتضع بنك التضامن في مكان الصدارة للحصول على تجربة مصرفية فريدة ومتميزة.

بنك اليمن الدولي يدشن العمل في مركز المعلومات الجديد وفق أحدث الأنظمة المواكبة للمعايير الدولية

في إطار التطورات التي يشهدها بنك اليمن الدولي والمواكبة للتطورات المصرفية عالمياً دشن البنك العمل في مركز المعلومات الجديد (Data Center)، والذي تم تجهيزه بشكل احترافي ووفق أحدث الأنظمة المواكبة للمعايير الدولية من حيث أنظمة الرقابة والطاقة والتكييف والحماية من الحريق (FM200).

وفي حفل التدشين الذي عُقد مؤخراً في المقر الرئيسي للبنك بالعاصمة صنعاء، قال المدير العام للبنك، الأستاذ/ عمر راشد عبدالحق إن تكلفة مركز المعلومات في البنك بلغت ما يقارب 500 ألف دولار، ليصبح البنك بذلك أول البنوك اليمنية التي تمتلك مثل هذا المركز.

ويحرص البنك على تحديث نظامه وبما يواكب التطورات المصرفية العالمية، حيث عمل على تحديث النظام البنكي بتكلفة تصل إلى 5 ملايين دولار، بحسب مدير عام البنك، والذي أشار إلى أن هذا التحديث يتضمن ترقية جميع أنظمة البنك وسيسهل ذلك خدمة العملاء بشكل أفضل، فضلاً عن تسهيل مختلف العمليات المصرفية.

وأوضح عمر راشد بأن البنك عمل أيضاً على تحديث نظام السويفت، وإدخال أعلى معايير الأمان لضمان أعلى حماية لحسابات العملاء وبياناتهم.

وكشف المدير العام راشد عن التجهيزات الجارية حالياً في البنك لإطلاق خدمات جديدة في القريب العاجل، ومنها «الدولي موني» وهي خدمة المحفظة الالكترونية، والتي تشمل خدمات تحويل الأموال والمشتروات وسداد الفواتير لمختلف الخدمات، كما سيتم إطلاق «خدمة الولي اكسبرس» كشبكة تحويل أموال محلية عبر فروع البنك وشركات الصرافة.

كما سيعمل البنك لتعزيز صدارته كشبكة أولى في انتشار الصرافات الآلية بوجود أكثر من (250) صراف آلي متواجدة في مختلف المناطق اليمنية، فقد تم شراء صرافات آلية جديدة تتضمن خاصية السحب والإيداع مما يسهل عملية خدمة العملاء بشكل أفضل وأسرع.

من جانبه رامي محمد الخطيب -مساعد المدير العام لتقنية المعلومات والتطوير في البنك- أكد على أن البنك يحرص دوماً على تقديم الأفضل لعملائه، مشيراً إلى البنك وفي ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلد إلا أن إدارة البنك تولي اهتمام كبير في الاستثمار في تحديث النظم المختلفة، حيث دشن اليوم العمل في مركز المعلومات الجديد والذي يُعد نقلة نوعية للبنك وخطوة متقدمة في مضمار تطورات القطاع المصرفي اليمني.

وأكد الخطيب أن بدء عمل هذا المركز يسهم في حماية بيانات البنك وعملاءه ويجعلها أكثر أماناً، خاصة أن نظام هذا المركز من أحدث الأنظمة المواكبة للمعايير الدولية، وهذه الخطوة المتطورة تأتي ضمن أعمال التطوير والتحديث التي يشهدها البنك.

عمر راشد: **سيدشن البنك قريباً خدمة المحفظة الالكترونية التي تشمل خدمات تحويل الأموال والمشتروات وسداد الفواتير لمختلف الخدمات**

بنك الأمل الإلكتروني.. حل مبتكر للشمول المالي في ظل الحرب

يقول المؤشر العالمي للشمول المالي لعامي 2011 و2014 إنه على الرغم من وجود 17 بنكاً محلياً وأجنبياً في اليمن، وبعدد فروع يصل إلى 328 فرعا، إضافة إلى 12 مؤسسة تمويل أصغر وبعدد فروع يصل إلى 106 فروع، إلا أن اليمن، مازالت تقبع في ذيل قائمة دول المنطقة العربية في مؤشرات الشمول المالي وبنسبة لا تتجاوز 8% وفق المؤشر العالمي للشمول المالي لعامي 2011 و2014، ومن أهم أسباب تدني مؤشرات الشمول المالي هو أن البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر تركز في تقديم خدماتها المالية على المناطق الحضرية التي يعيش فيها قرابة 30% فقط من السكان، في ظل حرمان المناطق الريفية من الخدمات المالية والتي يعيش فيها 70% من السكان نظرا لافتقارها لمقومات البنية التحتية الملائمة لتقديم الخدمات المالية كخدمات الاتصالات والانترنت الضعيفة أو غير متوفرة في المناطق الريفية.

غير أن الصورة مختلفة تماما في قطاع الهواتف المحمولة، حيث تشير التقارير الرسمية إلى أن عدد مشتركي الهاتف النقال في اليمن وصل حتى منتصف نوفمبر 2019 إلى قرابة 18.6 مليون مشترك، وفي ظل الحرب الدائرة في اليمن منذ 2015 وانقطاع الكهرباء بشكل كامل في غالبية المناطق اليمنية ازداد إقبال الناس على شراء الهواتف المحمولة والاجهزة اللوحية لما تقدمه تلك الأجهزة الذكية من خدمات إعلامية وترفيهية عبر الانترنت، لتصبح بديلا عن وسائل الإعلام التقليدية التي دأب الناس على متابعتها قبل بدء الحرب الأخيرة في اليمن .

ولم يكن بنك الأمل بمنأى عن الآثار السلبية التي خلفتها الحرب على البنوك اليمنية التي باتت تعاني من أزمة سيولة خانقة أدت إلى تقليص مستوى خدماتها للعملاء خاصة قطاع التجار، ناهيك عن المخاطر والكلفة المرتفعة لتقديم خدمات التمويل خاصة لقطاع المشروعات الصغيرة والأصغر الذي تزداد مخاطره في ظل الأزمات. وقد توجه بنك الأمل للتمويل الأصغر ناحية التحول الرقمي من خلال تطوير خدماته المصرفية بالاعتماد على تطبيقات الهاتف المحمول في 2017 من خلال تدشين خدمة النقود الإلكترونية PYes (بيس – معناه النقود باللهجة اليمنية العامية) تزامنا مع التوجهات العالمية ناحية الخدمات المصرفية الإلكترونية ومساهمة من بنك الأمل في معالجة مشكلة نقص السيولة. وعلى المدى القصير والمتوسط يسعى بنك الأمل إلى أن تكون هذه الخدمة من الوسائل الرئيسية لتقديم كافة الخدمات المصرفية للعملاء ضمن مشروع « بنك الأمل الإلكتروني» لتصبح جميع خدمات البنك أقرب ما تكون إلى العملاء وفي متناول أيديهم ومن خلال هواتفهم المحمولة، موفرين بذلك الجهد والوقت والكلفة.

وقد فاز بنك الأمل الإلكتروني بالمركز الثاني في جائزة الابتكار للاندماج المالي العربي لعام 2019 كونه يتماشى مع الأهداف الثلاثة للجائزة والتي تتمثل في المحاور التالية:

- زيادة وصول الخدمات المالية

يقدم بنك الأمل جميع خدماته المصرفية عن طريق تطبيق PYes والتي تشمل التمويل الإسلامي الإلكتروني، والحساب الادخاري، وتحويل الأموال، وخدمة المناطق الريفية، وتحويلات المغتربين بأسعار تحويل تنافسية، وخدمات الدفع الإلكتروني وتسديد الفواتير بالمجان، والربط مع منصات التجارة الإلكترونية. بالإضافة إلى استخدام العميل للتطبيق على هاتفه المحمول لإجراء معظم العمليات، يوفر بنك الأمل خدمة بيس من خلال 3.300 نقطة خدمة منتشرة في عموم المحافظات والمديريات اليمنية لتغطية جميع المناطق الحضرية والريفية. كما يقدم بنك الأمل خدمة صرف المساعدات الإنسانية من المنظمات المانحة عبر الحسابات الإلكترونية دون الحاجة للوقوف في طوابير الصرف لدى مركز صرف المساعدات.

- تخفيض التكلفة

توفر خدمات بنك الأمل الإلكترونية على العملاء تكاليف الانتقال إلى فروع البنك للحصول على الخدمة. كما يوفر بنك الأمل الإلكتروني كل عمليات التمويل والادخار والدفع الإلكتروني بالمجان 100% وتتم التحويلات المالية عبر خدمة PYes بعمولة أقل بنسبة 40% عن التحويلات التقليدية بالسوق. ويمكن تغذية الحساب الإلكتروني بسهولة إما عبر أقرب وكيل أو نقطة خدمة أو من خلال كروت الخدش الخاصة بشركات الاتصالات المتوافرة في جميع المحلات التجارية. وبالنسبة لتحويلات المغتربين، فتطبق عليها رسوم التحويلات الداخلية بالعملة الأجنبية وليست عمولة التحويل الخاصة بشركات التحويل العالمية مما يوفر على المرسل من تكلفة التحويلات من الخارج.

- تحسين جودة الخدمة

يحرص بنك الأمل على خدمة العملاء على أفضل وجه. ولقد ساهمت الخدمات الإلكترونية على تحسين الخدمة عن طريق تحسين الكفاءة من حيث الوقت والمجهود والكلفة. كما أشرنا من قبل، يقوم العملاء بجميع العمليات من خلال الهاتف المحمول دون الحاجة إلى الانتقال بالإضافة إلى انتشار نقاط الخدمة في المناطق الحضرية والريفية الرئيسية في جميع المديريات اليمنية. كما تقدم خدمة المغتربين بكلفة أقل وبسهولة أكبر. ولقد طور بنك الأمل نظاما لخدمة العملاء (CRM) لإدارة الشكاوى والمقترحات.

وبما أن عملاء البنك هم من فئة الفقراء ومحدودي الدخل فإن السرعة والسهولة والكلفة المنخفضة إلى جانب الخدمات المصرفية المتكاملة تمثل قيمة مضافة بالنسبة لهم وحافز مهم في ممارسة حقهم في الحصول على خدمات مالية كغيرهم من فئات المجتمع محققين بذلك أهم مفاهيم الشمول المالي .

- الاستمرار في كسب ثقة العملاء وخدمتهم على أفضل وجه

وعلى الرغم من كافة المزايا التي تقدمها خدمة النقود الالكترونية وتوافر البيئة التشريعية والتقنية اللازمة لتقديمها، إلا أن انتشار الخدمة على نطاق واسع يواجه عدة تحديات وكان أهمها هو تراجع ثقة العملاء في القطاع المصرفي عموما بسبب مشكلة نقص السيولة التي يعاني منها القطاع المصرفي بسبب الحرب، لذلك فقد حرصنا على عدم فرض أي قيود على تحريك مدخرات العملاء إضافة إلى تنويع الخدمات وتخفيض كلفتها بالشكل الذي يشجع العملاء على استخدامها . كما حرصنا على تطوير الخدمة للتناسب مع جميع أنواع الهواتف المحمولة الذكية والعادية للتغلب على كلفة شراء الهاتف المحمول والتي قد يعتبرها العملاء ضمن كلفة الحصول على الخدمة.

ويخطط بنك الأمل خلال الفترة 2020–2022 إلى تعزيز تحقيق مؤشرات أعلى للشمول المالي في المناطق الريفية بشكل خاص من خلال تطوير خدمات مصرفية متلائمة مع احتياجات سكان المناطق الريفية بالاعتماد على منهجية تقديم الخدمات المصرفية خارج الفروع البنكية من خلال شبكة الوكلاء الماليين (الصرافين) وغير الماليين (التجار) باعتبارهم الأكثر قدرة على الوصول إلى عمق المناطق الريفية، وذلك بالتوازي مع توسيع الخدمات المصرفية الالكترونية التي تساعد في تسهيل وتسريع إجراءات الحصول على الخدمات المصرفية بأقل وقت وجهد وكلفة .

يعد بنك الأمل أول بنك للتمويل الأصغر في اليمن ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أنشئ البنك بقانون رقم (23) لسنة 2002 وبدأ بمزاولة نشاطه رسمياً في يناير 2009 تحت إشراف ورقابة البنك المركزي اليمني، ويعتبر بنك الأمل مؤسسة غير ربحية تسعى من أجل توفير خدمات مالية مستدامة للفئات الفقيرة في اليمن، وذوي الدخل المحدود والمنخفض -خصوصاً أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر – من خلال تقديم خدمات مالية شاملة تتناسب مع احتياجاتهم. ويبلغ العدد الإجمالي لعملاء بنك الأمل النشطاء بنهاية 2019 34.958 عميل (29% من النساء) بمحفظة تمويلية تبلغ 13.5 مليون دولار وشبكة مكونة من 18 فرعاً يعمل بها 221 موظفاً.

المصدر– مدونة سيجاب

بوابة FinDev الشمول المالي من أجل التنمية

حقق أرباحاً صافية بأكثر من سبعة مليارات ريال..

الجمعية العمومية لبنك اليمن الدولي تصادق على الميزانية وحساب الأرباح للعام 2018

صادقت الجمعية العمومية لبنك اليمن الدولي، في اجتماعها السنوي، الذي عقد يوم الاحد 25 أكتوبر في العاصمة صنعاء، برئاسة نائب رئيس مجلس الإدارة كمال الجبري، على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م، كما صادقت على تقرير مراقبي الحسابات القانونيين عن السنة المالية ذاتها، والاستماع إلى ملاحظات البنك المركزي ووزارة الصناعة والتجارة، وانتخبت أعضاء مجلس الإدارة بزيادة ثلاثة أعضاء.

وأكد عضو مجلس الإدارة الدكتور غازي الأغبري، في كلمته، أن البنك لم يألوا جهداً لرفع المستوى المالي للبنك بجذب عملاء جدد وتحسين الأداء الخدمي المصرفي وفق مهنية عالية لرفع سقوف الودائع بمختلف أشكالها وأنواعها، وإعادة توظيفها بالضوابط المطلوبة التي تحقق معدلات عالية من الربح.

مشيرا إلى أن الأرباح المحققة الصافية بعد الضرائب والاحتياطي القانوني خلال العام 2018م بلغت سبعة مليارات و566 مليون ريال.

وأوضح أنه على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الوطن، إلا أن وضع البنوك عامة وبنك اليمن الدولي خاصة تميز بالاستقرار المالي وزيادة في الودائع والأصول.

لافتا إلى أن البنك عمل على تحديث الأنظمة الإلكترونية المختلفة في جميع المجالات، ومنها مشروع تحديث النظام البنكي بتكلفة خمسة ملايين دولار، وقد تم إنجاز المرحلة الأولى، وجار العمل على بدء المرحلة الثانية من المشروع.

وأكد الأغبري، أن هذه النجاحات تحققت بفضل الكادر البشري المؤهل الذي يعي مسؤولياته ومهامه، فضلاً عن العمل الدؤوب لمجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وإدخال التقنيات والخدمات الجديدة لمواجهة المنافسة الحادة بين المصارف، وتحسين مستوى أداء الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

وتطرق الأغبري إلى اهتمام البنك في مجال المسئولية الاجتماعية، حيث رعى عددا من المشاريع في المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية، كما تبنى البنك منحا دراسية لخريجي الثانوية العامة لدراسة البكالوريوس في عدد من الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة.

حضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة هائل عبد الحق، وعبدالإله مكرد، وزياد باسمير، وعبدالقادر بازرعة، ومدير عام بنك اليمن الدولي عمر راشد، ومندوبو البنك المركزي اليمني ومراقبو الحسابات، ومندوبو وزارة الصناعة والتجارة.

الجدير بالذكر أن بنك اليمن الدولي يمتاز بمواكبة التطورات المصرفية وبما يمكن عملائه من الحصول على خدمات ذات جودة عالية، وعلى سبيل المثال يقدم البنك خدمة الإنترنت المصرفي، حيث تُمنح هذه الخدمة للعملاء أصحاب الحسابات النشطة الذين يراجعون البنك بإستمرار لإجراء عمليات مصرفية على حساباتهم والتي يمكن القيام بها من خلال الخدمة المصرفية المباشرة عبر الإنترنت في أي مكان في العالم وفي أي وقت.

ومن الخدمات المميزة أيضاً بطاقة الانترنت (VISA/MasterCard)، والتي صممت خصيصاً لتمنحك الحرية والأمان للشراء من خلال شبكة الإنترنت، حيث أصبح التسوّق عبر الإنترنت متعة شائقة تلقى رواجاً يتزايد كل يوم مع تزايد متطلباتنا الحياتية، ولكي يصبح تسوق عبر الإنترنت آمناً تم تقديم هذه الخدمة «بطاقة إنترنت» وبسقف محدد وبحساب مستقل تمكنك من التحكم بالرصيد، وتصدر بطاقة إنترنت كبطاقة إضافية لبطاقتك الرئيسية لتكون أفضل وسيلة للتسوق عبر الإنترنت، كما يمكنك أيضاً أن تجعلها بطاقة إضافية لأفراد عائلتك.

إلى جانب بطاقة فيزا الائتمانية الذهبية التي تمكنك من الاستفادة من خدماتها كخدمات السفر، بالإضافة إلى خدمة عملاء مميزة تؤمّن لك المساعدة في حال فقدان بطاقتك أو سرقتها، وسقف البطاقة يبدأ من (1.000.000) ريال إلى (50.000.000) ريال، فضلاً عن خدمة البطاقة الائتمانية الكلاسيكية التي تمنحك نفس مزايا بطاقة فيزا الائتمانية الذهبية ولكن بسقف يبدأ من (99.000) ريال إلى (999.000) ريال، كما يقدم البنك بطاقات الدفع المباشر فيزا الكترون (VISA Electron)، حيث يتم خصم المبالغ مباشرة من حسابك المصرفي وتمنحك مجموعة واسعة من المزايا التي تم تصميمها لتناسب جميع احتياجاتك بأي وقت تريد، وتمنحك البطاقة وسيلة دفع آمنة لتلبية احتياجاتك النقدية ومشترياتك الشخصية لدى العديد من المحلات والمطاعم والفنادق حول العالم وفي أي وقت تريد، وكذلك بطاقات الدفع المباشر ماستركارد ديبت (MasterCard Debit)، وبطاقات الدفع المسبق. ومن الخدمات التي يقدمها البنك بصورة أكثر تطوراً وبمزايا تحقق رغبات العملاء بطاقة الائتمان «أمريكان اكسبرس»، وهي بطاقة معدنية أو بلاستيكية ممغنطة، عليها اسم حاملها، وتاريخ إصدارها، وتاريخ نهاية صلاحيتها، ورقم سري لا يعرفه إلا حاملها،

وهي مستند يعطيه مُصدِرُه لشخص طبيعي أو اعتباري -بناء على عقد بينهما- يمكنه من شراء السلع، أو الخدمات ممن يعتمد المستند دون دفع الثمن حالاً لتضمنه التزام المُصْدِر بالدفع، وتتكون هذه البطائق من ثلاثة أنواع هي:

1 - بطاقة أمريكان إكسبريس الخضراء.
2 - بطاقة أمريكان إكسبريس الذهبية.
3 - بطاقة أمريكان إكسبريس البلاتينية.

بنك اليمن والكويت: **الاهتمام بالكوادر البشرية مسألة مهمة لصناعة النجاح**

يهتم بنك اليمن والكويت بتدريب كوادره بصورة مستمرة وبما يتماشى مع التطور المعرفي والتكنولوجي في القطاع المصرفي عالمياً، وذلك من أجل تقديم خدماته المصرفية بكفاءة وجودة عالية.

وفي ظل ذلك الاهتمام أقام بنك اليمن والكويت البرنامج التدريبي الخاص بـ«حماية البيانات GDPR»، وذلك بتاريخ 2020/9/13 ولمدة يوم واحد.

كما أقام البنك البرنامج التدريبي الخاص بـ«الحوالات الفورية» وذلك خلال الفترة من 2020/9/14 وحتى 2020/10/13، وتوزع المتدربين على خمسة مجموعات، حيث كانوا ما بين 20 إلى 25 مشاركاً للمجموعة الواحدة، وقد التزم المشاركون بالحضور، وكان هناك تفاعل ومشاركة من قبلهم مع البرامج التدريبية المقدمة لهم.

وفي ذلك يؤكد المشاركون على أن هذه البرامج التدريبية تسهم في تنمية معارفهم وتمكنهم من تقديم خدمات متميزة تليق بمكانة بنك اليمن والكويت، الذي يحرص دوماً على مواكبة التطورات المصرفية الحديثة، مثمنين الجهود الكبيرة التي تقوم بها إدارة البنك في الاهتمام بالكوادر البشرية للبنك من خلال التأهيل والتدريب المستمرين، مما يدلل على أن قيادة البنك تنظر إلى الكادر البشري بأنه العنصر الأساسي لصناعة النجاح، الأمر الذي يجعل بنك اليمن والكويت من البنوك القوية في اليمن، ويتمتع بمستوى ائتمان مرتفع، ويهتم بعملائه ويسعى إلى تقديم الأفضل لهم.

نهتم بوديعتك ونرعاها

لتجني ثمرتها

بنك سبأ الإسلامي

SABA ISLAMIC BANK

ثقة وأمان

www.sababank.com

قطـاع إقتصادي واعـــد

أسباب عدة تزيد من هامشية قطاع التأمين في اليمن وتحول دون منحه مكانته الحقيقية للمشاركة في العملية الاقتصادية، وتجعله متخلفاً عن القيام بدوره التنموي الذي يُعد مهماً للغاية، ويظل أسير بنيته الضيقة وضعف موارده ودرجة الوعي التأميني الشعبي والرسمي، ومتأثراً إلى حداً كبير بالبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة به ودرجة تطورها، وكانت نجاحاته محدودة في بعض الأحيان ومتعثرة في أغلبها، ويرجع ذلك لأسباب عديدة أهمها عدم إدراك الجهات المختصة لمتطلبات هذا النظام.

التأمين ودوره في حماية الاقتصاد الوطني

يعاني قطاع التأمين في اليمن من تحديات كثيرة من أبرزها غياب الوعي والثقافة التأمينية لدى العامة، وعلى الرغم من أن اليمن عرف التأمين في فترة الخمسينات من القرن الماضي، وذلك مع ظهور التأمين في عدن إبان الاحتلال البريطاني لليمن، حيث بدأت تظهر وكالات تابعة لشركات تأمين أجنبية في مدينة عدن، وفي العام 1969 تم إنشاء الشركة اليمنية للتأمين وإعادة التأمين، التي كانت عبارة عن تأميم الوكالات الأجنبية

في عام 1974 تم إصدار أول قانون للتأمين في اليمن رقم 107 للرقابة والإشراف على شركات ووسطاء التأمين وكانت وزارة الاقتصاد والصناعة هي المعنية بتنفيذ القانون والمخولة برقابة التأمين.

هذا الظهور المبكر للتأمين في اليمن لم يشفع له بالحصول على مكانته والمساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية، خاصة أن معظم أفراد المجتمع يظنون أن التأمين محرم شرعاً، بالرغم من وجود فتوى بشرعية التأمين، وينعكس ذلك على واقع التأمين في اليمن.

هذا القصور في الوعي والثقافة التأمينية في اليمن بحسب خبراء في مجال التأمين يتداخل مع غياب الاستقرار الأمني والسياسي لليمن وخلال مختلف المراحل ليشكل عقبات كبيرة أمام قطاع التأمين الأمر الذي يحد من دوره المهم في حماية الاقتصاد الوطني، وخلال السنوات الأخيرة يؤكد خبراء التأمين أن الفترة من العام 2014 وحتى العام 2017 شهد قطاع التأمين انتكاسة كبيرة، إلا أن هذا القطاع بدأ عملية التكيف مع الأوضاع واستطاع أن يحد من الآثار السلبية للأوضاع القائمة في البلد، ووفقاً للإحصائيات التي حصلت عليها «مجلة المصارف» فإن أقساط التأمين في السوق التأمينية باليمن بلغت في العام 2014 ما قيمته 27 مليار و14 مليون و88 ألف ريال يمني، ونمت في العام 2019 لتصل إلى مبلغ 32 مليار و638 مليون و126 ألف ريال.

ويطالب خبراء التأمين الدولة بالقيام بدورها في نشر الوعي والثقافة التأمينية وأن تعمل مع شريكها التنموي «القطاع الخاص» في تنفيذ ورش عمل وندوات توعوية إلى جانب إدراج الثقافة التأمينية في التعليم العام والجامعي من أجل تحقيق الحماية اللازمة للاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية المستدامة.

تاريخ صناعة التأمين في اليمن

عرف اليمن عملية التأمين باكراً، وذلك في فترة الخمسينات عن طريق إنشاء فروع لشركات تأمين أجنبية في مدينة عدن أثناء الاحتلال البريطاني لعدن، وبعد التحرر من الاستعمار بدأت عملية إنشاء شركات يمنية تعني بالتأمين، ليصل عددها اليوم إلى (15) شركة تأمين، واحدة منها فقط حكومية.

ونستعرض في هذا السياق تاريخ تأسيس هذه الشركات:

- إنشاء الشركة اليمنية للتأمين وإعادة التأمين، التي كانت عبارة عن تأميم الوكالات الأجنبية وذلك في العام 1969.
- إصدار أول قانون للتأمين في اليمن رقم 107 للرقابة والإشراف على شركات ووسطاء التأمين وذلك في العام 1974.
- تأسيس شركة مأرب للتأمين من قبل البنك اليمني للإنشاء والتعمير مع مجموعة من المستثمرين، وذلك في نهاية عام 1973 وبداية عام 1974.
- عام 1977 تأسست الشركة اليمنية العامة للتأمين.

- عام 1981 تأسست المتحدة للتأمين.
- عام 1990 تأسست شركة اليمن للتأمين.
- عام 1990 تأسست شركة سبأ اليمنية للتأمين.
- عام 1993 تأسست شركة أمان للتأمين.
- عام 1993 تأسست الشركة الوطنية للتأمين.
- عام 1995 تأسست شركة ترست يمن للتأمين وإعادة التأمين
- عام 1997 صدر قانون رقم (9) بشأن الأشراف والرقابة على شركات ووسطاء التأمين الذي ينظم أعمال شركات التأمين ومراقبتها.
- عام 2001 تأسست الإسلامية للتأمين
- عام 2004 تأسست الجزيرة للتأمين وإعادة التأمين.
- عام 2005 تأسست المتخصصة للتأمين الصحي.
- عام 2009 تأسست اليمنية القطرية للتأمين.
- عام 2010 تأسس كاك للتأمين.
- عام 2012 تأسست شركة فور هيلث للتأمين الصحي.

الأستاذ / طارق عبدالواسع

أكد الأستاذ طارق عبدالواسع هائل، المدير العام للمتحدة للتأمين وعضو مجلس الإدارة، أن قطاع التأمين اليمني شهد تحسنا ملحوظا خلال العامين الماضيين، نظراً الى الإقبال على خدمة التأمين الصحي وزيادة الطلب عليه، بعد أن كان قد شهد تحديات جمة مع بداية الحرب.

وقال إنه مع دخول البلاد في حالة الحرب واجهنا الكثير من العثرات مما أدى الى الانخفاض خلال الفترة (2014- 2017) مؤكدا أن قطاع التأمين تعايش مع الوضع الراهن والذي ظهر وبدأ يستعيد عافيته خلال عامي 2018 و 2019م.

المدير العام للمتحدة للتأمين:

قطاع التأمين بدأ يستعيد عافيته خلال 2019

نشر الوعي التأميني في المجتمع ونشر ثقافة التأمين أهم المعالجات لتفادي انهيار قطاع التأمين

وفيما يخص إعادة التأمين ذكر أن هناك مشاكل مع معيدي التأمين نتيجة غيابهم عن مكاتبهم في العمل بسبب فايروس كورونا (كوفيد 19) والعمل من المنزل وكذلك من ناحية تشدد الأسواق العالمية وانسحاب بعض معيدي التأمين من السوق اليمني وبعض الأسواق العربية.

وعن أهم المعالجات الممكنة حالياً لتفادي انهيار قطاع التأمين، أكد أن المعالجات تتمثل في نشر الوعي التأميني في المجتمع ونشر ثقافة التأمين نظرا لأهميتها لاقتصاد البلد.

وعن وضع شركة المتحدة للتأمين حاليا في ظل الحرب والحصار وفيروس كورونا، قال: منذ 2014 وحتى الآن لا تزال الشركة المتحدة للتأمين الرائدة في السوق اليمني للتأمين، حيث بلغت حصتنا في السوق ما نسبته 42.2%.

و عن مدى تأثر أقساط التأمين خلال الفترة المنصرمة حتى الآن، لفت إلى أن أقساط التأمين في السوق التأمينية في اليمن خلال عام 2014م كانت 27 مليار و14 مليون و88 ألف ريال، وبلغت في 2019م مبلغ 32 مليار و638 مليون و126 ألف ريال.

منوها بأن غياب الوعي والثقافة التأمينية في اليمن خاصة وأن معظم المجتمع يظن أن التأمين محرم شرعاً، بالرغم من وجود فتوى بشرعية التأمين، قد انعكس على واقع التأمين في اليمن، لكن هناك أيضاً شركات تأمين تكافلية موجودة تعمل في مجال التأمين التكافلي، وأيضاً هناك شركات تأمين تقليدية تعمل في مجال التأمين التقليدي.

وتمنى المدير العام للشركة المتحدة للتأمين وعضو مجلس الإدارة الأستاذ طارق عبدالواسع هائل من وزارة الصناعة والتجارة المساعدة بزيادة الوعي والثقافة التأمينية وهو دور مهم للدولة وللقطاع الخاص بالوعي بمجال التأمين و مزاياه وحمايته للاقتصاد الوطني وللممتلكات ولرؤوس الأموال العاملة في البلد من خلال عمل الورش التوعوية بأهمية التأمين.

أمين عام الاتحاد اليمني للتأمين:

عمر التأمين في اليمن يتجاوز الـ 150 عاماً

أوضح الأستاذ على محمد هاشم، أمين عام الاتحاد اليمني للتأمين، أن اليمن من أقدم الدول العربية التي عرفت التأمين، وعمر التأمين فيها يتجاوز الـ 150 عاماً؛ حيث بدأ التأمين في اليمن كوكالات لشركات أجنبية في عدن، حتى عام 1969، وبعد الاستقلال عام 1967 تأسست الشركة اليمنية للتأمين وإعادة التامين، التي ضمت كل الوكالات الأجنبية بعد الاستقلال، ثم تحول النشاط التجاري إلى شمال الوطن وبدأ تأسيس العديد من شركات التأمين.. التفاصيل في سياق الحوار:

الأستاذ/ علي محمد هاشم

أجرى الحوار- قائد رمادة

بداية نود أن تعطينا فكرة عن قطاع التأمين في اليمن؟

اليمن من أقدم الدول العربية التي عرفت التأمين، ويتجاوز عمر التأمين في اليمن 150 عاما، وبدأ كوكالات لشركات أجنبية، وعندما بدأت الحركة التجارية وتم بناء ميناء التواهي في عدن، زاد نشاط هذه الصناعة، وعند توقف الحركة التجارية في عدن تحولت الحركة التجارية إلى الشمال وتحديداً إلى صنعاء والحديدة وتعز، وعند إنشاء البنك اليمني للإنشاء والتعمير حتمت الضرورة وجود نشاط تأميني، لتأمين الحركة التجارية، وكان إنشاء شركة مأرب للتأمين نهاية 1973 وبداية عام 1974، وأسسها البنك اليمني للإنشاء والتعمير، ومجموعة من التجار ومن ضمن هؤلاء التجار، الذين كانوا وكلاء لشركات أجنبية، وشاركت شركات كويتية وبريطانية في شركة مأرب.

بعد الاستقلال في عدن، تم تأميم لكل الوكالات التأمين وإنشاء الشركة اليمنية للتأمين وإعادة التأمين، وصارت قطاعا عاما واحتكرت أنشطة الدولة في التأمين كقطاع عام ضمن الدولة تؤمن ما تريده الدولة.

متى تطور قطاع التأمين في اليمن؟

بدأ قطاع التأمين في اليمن يتطور مع نمو النشاط التجاري في الشمال وبالذات في سبعينيات القرن المنصرم؛ بعد استقرار الوضع في اليمن، وتكونت حالة الاطمئنان لدى الناس؛ فبدأ الانفتاح على إنشاء شركات التأمين، وخلال سنوات قليلة تم إنشاء 15 شركة تأمين، وهي المسجلة لدى الاتحاد حالياً، وهناك شركات لم تسجل بعد.

كيف تكونت ثقافة التأمين لدى التجار؟

لم يكن التجار ملزمين بالتأمين، وكان الموضوع متروك لهم، يؤمنون على بضائعهم في الداخل أو الخارج، ولكن التجار اليمنيون حريصون على تأمين بضائعهم، فكانوا يعملون على التامين في الخارج، كما ان الدولة عند ادراكها لأهمية التامين كانت إذا وصلت بضائع إلى ميناء الحديدة، ولم تكن مؤمن عليها؛ تفرض عليها غرامة 2%، بينما التأمين لا يصل إلى أجزاء في الألف؛ مما جعل التجار يحرصون على تأمين بضائعهم، وثم صار القرار إلزامياً بالتأمين في الداخل، وقانون التأمين اليمني ملزم وبالذات على المستوردات الخارجية.

ما هي أهمية قطاع التأمين؟

التأمين يكتسب أهمية كبيرة؛ لأنه مرتبط بالاقتصاد وبالحركة التجارية وبحركة البلد، وقطاع التأمين يساهم بفعالية على حماية الاقتصاد، وقد

تجاوزت التعويضات، التي دفعتها شركات التأمين مئات الملايين من الدولارات، وكونت حماية للأفراد والشركات التجارية ومؤسسات القطاعين العام والمختلط، وللاقتصاد بشكل عام.

لو تحدثنا قليلا عن تحديات قطاع التأمين في اليمن؟

لا يزال هذا القطاع يعاني من قلة الوعي التأميني، ليس لدى المواطن وحسب، وإنما حتى على مستوى الدولة والقضاء؛ فأي قضية تأمين ترفع إلى القضاء، نجد القضاء يقف إلى جانب المؤمن له، على اعتبار ذلك مساندة للضعيف ليأخذ حقه، لا تؤخذ على أساس العقد بين شركة التأمين وبين المؤمن عليه، والذي يحدد ما هي مسؤولية الشركة؟ وما هي مسؤولية المؤمن له؟ وأن المؤمن له إذا خالف مسؤوليته يتحمل النتيجة، وشركة التأمين مسؤولة، بحسب شروط وبنود العقد الموقع.

برأيكم أين يكمن الخلل في القانون أم في القضاء؟

الخلل ليس في القضاء، وليس في القانون، وإنما يكمن في الفهم القاصر؛ فهناك من يحسب كم أخذت شركات التأمين من أقساط، ولكنه لا يحسب كم عوضت هذه الشركات؟ وكم دفعت من تعويضات للآخرين؟ فالتأمين ليس شركة تحسب الربح والخسارة بقدر ما هو تعاون، وأشبه بجمعية خيرية للمؤمن لهم، يدفعون أقساطاً، ويتم دفع تعويض لمن تعرض لخطر، من تلك الأقساط التي تم تجميعها تماماً كما هو حال أقساط التأمين، التي تفرض على الموظفين تؤخذ منهم اثناء فترة عملهم، ويتم دفعها لهم عند التقاعد أو الوفاة، أضف إلى ذلك عدم ارتقاء الناس لفهم ما معنى التأمين وما هو هدف هذا التأمين، ومحاولة البعض الاستفادة من التامين، دون النظر إلى ما تؤثر هذه الاستفادة عليه؛ لأن الأقساط في التأمين بنيت على احتساب تتناسب ودورة الخطر، واي تحايل عليه يتناقض مع دقة الاحتساب وتؤدي إلى خسائر.

ما هو وضع التأمين في ظل الحروب والنزاعات؟

التأمين في ظل الحروب والنزاعات له شروطه واستثناءاته، وبشكل عام في كل العالم يتم استثناء التامين في حال الحرب، ولكن هناك شروط استثنائية لمن لديه القدرة على التأمين في مناطق الحروب والنزاعات، وتقدم خدمة التأمين، حيث ترفع القسط، ويخفض قيمة التعويض، بدلاً عن النسب المتعارف عليها؛ لأن دوران الخطر تكون اسرع واقرب للحدوث، فبدل ما شركة تأمين تحدد القسط بـ2% تطلب تلك الشركة 20% فالشركة العادية لما تقول القسط 2% فهي تتوقع دوران الخطر خلال فترة تتناسب وهذا التقدير لأن حدوث الحرب تعجل دوران الخطر.

لماذا تؤمن شركات التأمين اليمنية على نفسها في الخارج؟

شركات التأمين في اليمن كغيرها في كل العالم لا تستطيع تحمل تعويض التامين بنفسها وتذهب إلى إعادة التامين في شركات قادرة وراغبة في تحمل نتائج الخطر، الشركة لوحدها ليس لديها القدرة على إعادة التأمين لأن رأسمالها صغير، ولذلك تؤمن لدى شركات تأمين خارجية، كما ان تلك الشركات تعيد التأمين فيما بينها، حتى تكون قادرة على دفع التعويض للشركات المؤمنة لديها، وشركات التأمين في اليمن بدأت برأسمال صغير، وعندما يتراكم رأسمال هذه الشركات من المفترض أن تعمل على انشاء إعادة

> **البنوك وشركات التأمين مكملان لبعض، والتأمين البنكي من أهم التأمينات في سوق التأمين**

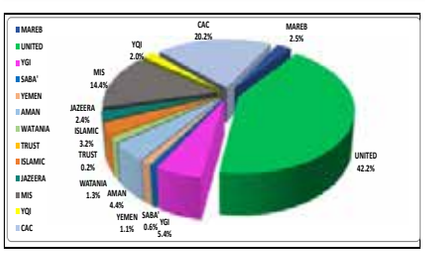

تامين وطنية.

ماذا عن شركات التأمين المتخصصة؟

التأمين هو عام على كل أنواع التأمين المعروفة، ولكن هناك شركة تتخصص في نوع واحد فقط، وتسمى متخصصة فيه كما هو حاصل في شركات التامين الصحي، وقد تاتي شركة تتخصص في الحريق فهذا ممكن، أما التأمين فهو بشكل عام، يعني أن المؤمن له يختار نوع النوع ومبلغ التامين وشركات التامين تحددقيمة القسط ويعطى التعويض على ضوء القيمة التامينية المحددة عندما يتعرض لحادث وفق شروط العقد.

ماذا عن التأمين التكافلي؟

التأمين بشكل عام هو تأمين تقليدي، كما عرف، ولكن جاء البعض وقال هذا حرام، وجاء الفقهاء المتخصصون في التأمين واستحدثوا تأميناً يسمى تكافلي، وجاؤوا بمفتي شرعي ليضع معايير وشروط ومضلة شرعية، وإلا فالتأمين هو تأمين كما هو متعارف عليه عالمياً.

يرتبط التأمين بالبنوك.. ما وجه هذه الصلة؟

البنوك وشركات التأمين مكملان لبعض، ولذلك لا يوجد بنك وإلا لديه شركة تأمين، ولا شركة تأمين إلا ولديها بنك، والتأمين البنكي من أهم التأمينات في سوق التأمين؛ فحركة المال في البنك من نقله ومن تعامله مع الأمانات، والاعتمادات والمشتروات كلها تحتاج إلى ضمانات حتى يكون البنك في أمان والتاجر في أمان أيضاً.

نظمتها جمعية البنوك اليمنية وبرعـــ

ورشة تدريبية حول إمكانية تطبيق البنوك الـــ

برعاية محافظ البنك المركزي اليمني الأستاذ هاشم اسماعيل أحمد، وفي إطار جهود جمعية البنوك اليمنية في تطوير وتأهيل القطاع المالي والمصرفي اليمني لمواكبة السوق المصرفية العالمية، نظمت دائرة الدراسات والبحوث في الجمعية يومي 18-19 أكتوبر 2020م ورشة تدريبية حول إمكانية تطبيق البنوك اليمنية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)، شارك فيها 28 مشاركا ومشاركة من البنك المركزي اليمني ومن مختلف البنوك العاملة في اليمن، وحاضر فيها المدرب الوطني الأستاذ أكرم الجرموزي، رئيس دائرة الدراسات والبحوث، وعضو مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية.

- **محمود قائد: جمعية البنوك حريصة على نشر الوعي المصرفي باعتباره جزءا من نظام الجمعية**
- **بلقيس الفسيل: يجب تضافر الجهود وتكاملها بين مختلف الجهات ذات العلاقة**

الورشة هدفت إلى التعرف على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية - بشكل عام - وإمكانية تطبيق البنوك اليمنية للمعيار فيما يخص التصنيف والقياس وخصوصاً للتسهيلات الائتمانية بشكل خاص ، عبر نموذج الأعمال للتصنيف والقياس- خلال ثلاثة مراحل للاعتراف بخسائر الانخفاض في قيمة الائتمان حسب التغير في جودة وجدارة الائتمان للعملاء والتأثير على المخصصات المفروضة من البنك المركزي حسب المعيار الجديد.

تضافر الجهود

الوكيل المساعد لقطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي، الأستاذة بلقيس الفسيل، شددت، في كلمة البنك المركزي، على ضرورة تضافر الجهود وتكاملها بين مختلف الجهات بما يحقق تطبيق المعيار بشكل جيد ومتميز، مشيرة إلى أهمية تهيئة الظروف والبيئة المناسبة والعمل بجدية في البنوك ودراسة التحديات التي تواجه عملية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم(٩) والتغلب عليها من خلال التأهيل والتدريب، وحثت المشاركين على الاستفادة من هذه الورشة التدريبية وتطبيق كل ما سيتلقونه من مهارات ومعارف في الواقع العملي والميداني.

وقالت إن قيادة البنك المركزي اليمني رأت أن تطبيق هذا المعيار في هذه الفترة يعتبر صعبا، خصوصا وأن القطاع المصرفي اليمني عانى من الحرب خلال السنوات الست الماضية، منوهة بأن تطبيق المعيار مسئولية جماعية على البنك المركزي بتهيئة البيئة والأنظمة لتطبيق المعيار بطريقة صحيحة وسليمة، وعلى البنوك تدريب وتأهيل كوادرها.

وأكدت أن تطبيق المعيار على كل البنوك والدول بحذافيره مسألة مستحيلة، لذا لا بد أن تتضافر الجهود بين البنك المركزي والبنوك وجمعية المحاسبين القانونيين وجمعية البنوك لتطبيق المعيار؛ فتطبيق المعيار هو في المقام الأول في مصلحة البنوك حتى لا تتعرض لأي انهيار في أي أزمة قادمة كما حدث في الأزمة المالية عام 2008م.

وتطرقت الوكيل المساعد لقطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي اليمني، الاستاذة بلقيس الفسيل، في كلمتها إلى التحديات التي تواجه البنوك في تطبيق المعيار، وقالت بأنها موجودة في كافة الدول، بما فيها الدول الغنية مثل دول الخليج، مثل عدم وجود الأنظمة التي يتطلبها تطبيق المعيار، وعدم وجود تدريب جيد ونوعي سليم، وصعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بالتنبؤات الاقتصادية واحتساب الخسائر المتوقعة مستقبلا.

تدريب وتاهيل

أكد القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية محمود قائد ناجي، في كلمته في تدشين الورشة أن عملية التدريب والتأهيل تهدف إلى نشر الوعي المصرفي باعتباره جزءا من نظام الجمعية، وكذا مساعدة البنوك ودعمها لتقبل كل جديد في السوق المصرفي العالمي.

وأشار إلى أن الجمعية تعمل ضمن أهدافها وبرامجها على تنمية قدرات وكفاءات العاملين في القطاع المصرفي، مبينا أن الجمعية تسعى إلى القيام بدور فعال في رفع مستوى التنسيق والتعاون بين البنوك اليمنية والمشاركة الفاعلة في الجهود الرامية إلى تحسين بيئة العمل المصرفي في البلاد.

ولفت إلى أن معايير التطبيق والمراجعة هي معايير عالمية ولجنة المعايير الدولية في كل فترة زمنية تدخل معايير جديدة وتطور المعايير الحالية .. مشيرا إلى أن المعيار رقم 9 له أهمية كبيرة لأنه يركز على الشفافية وموضوع المعلومات الكاملة وتنفيذ قرارات الائتمان.

وأكد القائم بأعمال رئيس الجمعية، أن البنوك أمام تحد جديد لأن هذا المعيار يتطلب منها متطلبات كثيرة.. موضحا أن البنوك اليمنية حريصة على تطبيق المعايير الدولية، سواء عند التطبيق والمراجعة أو إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأشار إلى أن هذه الورشة التي نفذتها الجمعية سيكون مردودها إيجابيا في تسهيل إجراءات العمل في البنوك والالتزام بتوجيهات البنك المركزي.

استعادة ثقة المودعين

أشاد الأستاذ ماجد القوسي، أمين عام جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، بأهمية إعادة تفعيل دور البنوك اليمنية كرافد ومؤشر اقتصادي هام لقوة وثبات المنظومة المصرفية داخل الجمهورية اليمنية، ولاستكمال متطلبات البنك المركزي، مشيرا إلى أنه من الأهمية بمكان التعريف والتدريب المستمر لكادر ورؤساء البنوك بأهمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمتعلق بالأدوات المالية وهذا ما لمسناه من قيام جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين خلال العام 2019 بإطلاق أول دورة تدريبية تم من خلالها التواصل مع البنوك والبنك المركزي وتم التطرق الى متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي واليوم نشهد دورة تدريبية ثانية تقيمها جمعية البنوك اليمنية بهدف تعزيز وتقوية وترسيخ متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9

مشيرا إلى أنه على وجه التحديد، يتطلب المعيار الجديد من كيانات الأعمال تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة من الوهلة الأولى للاعتراف بالأدوات المالية ويجب الاعتراف بالخسائر المتوقعة على مدى العمر الافتراضي لها وبصورة أسرع.

في هذا السياق، أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية عن نيته لإنشاء مجموعة موارد انتقالية لدعم أصحاب المصلحة خلال عملية الانتقال إلى المتطلبات الجديدة لانخفاض قيمة الأدوات المالية.

وفي نهاية الكلمة، أكد الأمين العام لجمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين الأستاذ ماجد

ـــــاية محافظ البنك المركزي اليمنى..

ـــــيمنية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)

● ماجد القوسي: تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 يجب ان يسبقه الكثير من الدورات التدريبية

● عبد الغني السماوي: المعيار التاسع يأتي في اطار تحسين وتطوير آليات الحوكمة في المصارف

القوسي أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 يجب ان يسبقه الكثير من الدورات التدريبية، وتحديث الأنظمة المحاسبية داخل البنوك، وأن على البنك المركزي دراسة آلية البدء بتطبيق المعيار وفق المعطيات والإمكانات المتاحة، والاستفادة من تجارب الدول العربية المشابهة لاقتصاديات وأوضاع اليمن، التي شرعت في التطبيق بغية استعادة ثقة المودعين في البنوك والمصارف اليمنية، وإعادة العجلة الاقتصادية الى مكانها الحقيقي، مثمنا كل الجهود التي يتم بذلها من قبل قيادة البنك المركزي وجمعية البنوك اليمنية للارتقاء بمستوى الأداء والعمل داخل البنوك والمصارف اليمنية.

تطوير اليات الحوكمة

الأستاذ عبدالغني السماوي، مدير عام معهد الدراسات المصرفية، أكد في كلمته أن المعيار التاسع يأتي من أجل تحسين وتطوير آليات الحوكمة في المصارف بشكل عام، حيث يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية ويمثل تقريبا 60% من القطاع الاقتصادي اليمني؛ لذلك لا بد على القطاع المصرفي أن يكون جاهزا لمرحلة ما بعد الحرب، ومن الجهوزية أن نكون متوافقين مع المعايير الدولية ومنها المعيار رقم (9).

مؤكدا أن هذه الورش والدورات تأتي كلها في إطار جهود المؤسسات التي تعمل مع البنك المركزي مثل جمعية البنوك والمعهد المصرفي من أجل تعزيز سلامة ومصداقية القطاع المصرفي اليمني.

تكثيف الدورات

المحاضر الأستاذ أكرم الجرموزي أكد ضرورة مواكبة البنوك اليمنية للتطورات العالمية في القطاع المصرفي للارتقاء بالأداء وتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين، مشيرا إلى أهمية تكثيف الدورات لتهيئة البنوك لتطبيق المعيار بالشكل الأفضل.

وفي ختام الورشة عبر المشاركون عن سعادتهم بالمشاركة، مؤكدين استفادتهم من مخرجاتها، وأثنوا على المدرب الأستاذ أكرم الجرموزي؛ وقالوا بأنه واسع المعرفة، ولديه القدرة على التوضيح وإيصال المعلومة بكل سهولة ويسر، مثمنين للجمعية إقامة مثل هذه الورش، التي تؤهل البنوك لمتطلبات السوق المصرفية العالمية، ومواكبة الأنظمة المصرفية الحديثة. وتم في نهاية الورشة تكريم المشاركين والمشاركات بشهادات مشاركة.

توصيات الورشة

المشاركون والمشاركات في الورشة أوصوا بإعادة انعقاد الورشة التدريبية مع إشراك قطاع الرقابة على البنوك بورقة عمل لمعرفة رؤيتهم حول إمكانية التطبيق، شريطة تطبيق المشارك على بيانات بنكه لتكون أكثر واقعية.

كما اقترحوا على قيادة البنك المركزي التمهيد لتطبيق المعيار في إصدار قرار تشكيل لجنة (عمليات) مشتركة بين جمعية البنوك (المشاركين في الورشة) وقطاع الرقابة على البنوك (مسؤول تنفيذ المعيار) ، لعقد الورش التنفيذية للتطبيق على أرض الواقع للوقوف على الصعوبات والتحديات التي ستواجه كل بنك على حدة .

وأوصوا بضرورة إشراك مصلحة الضرائب والهيئة العامة للزكاة في الورشة لمعرفتهم لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية المفروض على البنوك تطبيقه حسب منشور البنك المركزي.

ومن توصيات المشاركين في الورشة أيضا تطبيق المعيار فقط على التسهيلات الائتمانية كمرحلة أولى، وتحديد نماذج الأعمال المذكورة التي ستتبناها البنوك لتصنيف التسهيلات الائتمانية المذكورة في النقطة رقم (2) حسب البيئة المصرفية اليمنية على سبيل المثال نموذج لإحدى البنوك.

كما اقترحوا التصنيف الجديد للائتمان المصرفي، كما جاء في المعيار الى عشر فئات لمخاطر الائتمان المتوقعة، المبنى على الأحداث السابقة للعميل والظروف الحالية والمعلومات المستقبلية التي سوف يتوقعها البنك عن عملائهم، وتطبيق واحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة ويشمل التسهيلات الائتمانية المباشرة / النقدية والتسهيلات الائتمانية الغير مباشرة . وكذا منتجات التمويل الإسلامي، التي تحمل صفات الدين (أصل وعائد). ويتم تصنيف التسهيلات الائتمانية إلى (3) مجموعات أو مراحل (STAGES) .

بناءً على المعيار

أ) المرحلة الأولى: عند الاعتراف الأولي (منح التسهيلات) الخطر الائتماني منخفض لمدة 12 شهراً، بتكوين مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على القيمة الدفترية التسهيلات أو التمويل، الاعتراف بالفوائد ضمن قائمة الأرباح والخسائر.

ب) المرحلة الثانية: عند زيادة جوهرية في خطر الائتمان، الاعتراف بالخسائر الائتمانية مدة حياة الأصل (القروض أو التمويل) ، تكوين مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى حياة التسهيلات أو التمويلات على القيمة الدفترية الإجمالية والاعتراف بالفوائد ضمن قائمة الأرباح والخسائر.

جـ) المرحلة الثالثة: يكون هناك أدلة موضوعية للزيادة الكبيرة في خطر الائتمان (مرحلة التعثر)، الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة التسهيلات أو التمويلات على صافي القيمة الدفترية بعد تجنيب الفوائد المعلقة، (قيمة الخسائر الائتمانية تمثل القيمة الحالية للعجز في الحصول على التدفقات النقدية للتسهيلات أو التمويل)، مع إمكانية إعادة صياغة منشور البنك المركزي الخاص بمخاطر الائتمان، وإعادة احتساب أعمار الديون بما يتناسب مع المعيار التاسع، والاتفاق على تحديد معدلات الخسائر الائتمانية، وقبول الضمانات العقارية في تخفيض الخسائر المتوقعة، وكيفية معالجة المخصصات القديمة ودمجها مع المخصص المطلوب الجديد.

الأعمال الإغاثية في اليمن..

تمويل ضعيف واحتياجات إنسانية تتصاعد

تبدو الأزمة الإنسانية في اليمن بأنها الأخطر على مستوى العالم، حيث بات 24.1 مليون نسمة من اليمنيين هم بحاجة إلى مساعدات إنسانية وفقاً لبيانات المنظمات الدولية.

نجيب العدوفي

وخلال السنوات الأخيرة بات الاقتصاد اليمني يشهد ظروفاً غير مستقرة أوهنت مصادر نموه الاقتصادي وأعاقت استثمار موارده وإمكاناته الاقتصادية الطبيعية والبشرية والجغرافية، الأمر الذي أدخل اليمن في دائرة الهشاشة والصراع، وفقاً لأحدث تقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن، ويبين التقرير أن ذلك أفضى إلى تدمير البنى التحتية وتدهور في القدرات الإنتاجية والخدمية ومن حرف مسار التنمية إلى الخلف لسنوات قد تطول، لا سيما إذا استمرت تلك الظروف المعاكسة وحالت دون الوصول إلى الاستقرار والسلام المستدام والتنمية.

ونتيجة لتلك المعطيات وغيرها فقد انكمش النشاط الاقتصادي بأكثر من 50% وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي بحوالي الثلثين مقوماً بالدولار، وفقاً للبيانات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط.

كما طوى الفقر 80% من السكان وتآكلت معه نسبياً الطبقة المتوسطة، وخاصة شريحة الموظفين المعتمدة على مرتبها الحكومي كمصدر رئيس للدخل، وارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات حرجة، فضلاً عن هروب الاستثمارات نحو الخارج بحثاً عن ملاذات آمنة.

وتقول وزارة التخطيط: «امتدت تلك التداعيات إلى المجال الاجتماعي والإنساني لترتفع نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد الشديد إلى 67% -بدون وجود المساعدات الغذائية الإنسانية- وتنخفض هذه النسبة إلى 53% مع وجود المساعدات الغذائية الإنسانية- وتزايدت معدلات سوء التغذية، وتدهورت معيشة 24 مليون نسمة هم بحاجة إلى مساعدات إنسانية، فضلاً عن نزوح حوالي 3.6 مليون داخلياً، وأكثر من مليون نازح خارج اليمن، كما ألقت الأزمة بظلالها على تسرب نسبة معتبرة من العقول العلمية والكفاءات المهنية إلى الخارج بحثاً عن العمل اللائق والاستقرار المعيشي الآمن، بالإضافة إلى التهتك الذي أصاب جدار النسيج الاجتماعي والذي بات يفت في عضد المجتمع ويهدد استقراره الاجتماعي وهويته الوطنية وقيمه الحضارية الخلاقة»، وفي هذا الصدد يأتي دور الدعم الإنساني المقدم من المنظمات الدولية، والتي تنشط في ظل هذه الأوضاع المتردية.

لم يكن الدعم المقدم في هذا المجال له أثره في التخفيف من تردي الأوضاع الإنسانية بحسب مراقبين، كونه لم يحدث أي تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وعلى خلق فرص عمل مدرة للدخل ورفع القدرات الإنتاجية وتوسيع الطاقة الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني، بل كان له تأثير محدود جداً.

وتشير تقارير التقييم لخطط الاستجابة الإنسانية إلى أن 74% من إجمالي التمويل المقدم خلال السنوات 2015 - 2019، ذهب لأربعة قطاعات رئيسة ترتبط بتعزيز سبل العيش والبقاء على قيد الحياة وتوفير مختلف الخدمات الأساسية، حيث حصل قطاع الأمن الغذائي على معظم تمويلات المانحين وبنسبة

الدعم الإنساني المقدم من المنظمات الدولية لم يُحدث أي تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل مدرة للدخل

متوسطة بلغت 48% من إجمالي التمويل، يليه قطاع الصحة بـ 11%، ثم قطاع التغذية الصحية بنسبة 9%، وقطاع المياه والنظافة بنسبة 6%، فيما حصلت بقية القطاعات على 26% من إجمالي التمويل.

العشوائية في أعمال الإغاثة الإنسانية

يجمع خبراء الاقتصاد على أن المرحلة التي يمر بها اليمن تتطلب التركيز على الجانب الإغاثي والإنساني في خطط الاستجابة الإنسانية كأبرز الأولويات، إلا أنهم يرون أن هذا التركيز لا بد أن يشمل بقية الجوانب التنموية المختلفة من أجل إيجاد معالجات مستدامة للجوانب الإنسانية والتنموية، كون عدم الاهتمام بهذه الجوانب يحد من أهمية وقيمة خطط الاستجابة نسبياً من الناحية الاقتصادية والتنموية، وعندما يتم التركيز على إيجاد حلول ترتبط بخلق فرص عمل ودعم مشاريع تكفل سبل العيش الكريم للسكان فإن ذلك يسهم في تحويل السكان إلى طاقات إنتاجية ويسهم في تقليص دائرتي الفقر والبطالة.

إن هذه العشوائية في عمل المنظمات الإغاثية يتطلب إعادة النظر في جدوى أعمالها والدور الذي يجب أن تقوم به من أجل تحقيق الهدف التنموي للاستجابة الإنسانية، وأن تضع خططاً لمشاريع تسهم في حلحلة الوضع إلى الأفضل عبر برامج تضع معالجات فعلية للوضع الإنساني وتقود إلى دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

التمويل أقل من الاحتياج

تتزايد المنظمات العاملة في اليمن، حيث ارتفعت من 124 منظمة في العام 2017 إلى 278 منظمة عام 2018، قبل أن يتراجع عددها في العام 2019 إلى حوالي 254 منظمة، إلا أن هذا التزايد لم يمكنها من تلبية الاحتياجات الإنسانية في اليمن بالشكل المطلوب، خاصة أن هناك فجوة في التمويل المقدم بحسب ما تقوله المنظمات العاملة في اليمن ولا يلبي هذا التمويل حجم الاحتياجات المطلوبة.

وفي ذلك توضح التقارير الحكومية أن التمويلات الحالية المتاحة للعمليات الإنسانية والإغاثية في اليمن محدودة للغاية، والبالغة 558 مليون دولار حتى يونيو 2020، وهذه العمليات مهددة بالانهيار ما لم يفِ المانحون بتعهداتهم بشكل عاجل وتوفير تمويلٍ إضافي، حيث تم منذ منتصف أبريل 2020 تقليص أو إغلاق 31 برنامجاً من أصل 41 برنامجاً تابعاً لمنظمات الأمم المتحدة جراء نقص التمويل، وبالتالي انخفاض عدد الأشخاص المحتاجين الذين تم الوصول إليهم من 13.7 مليون شخص في يناير إلى 9.5 مليون شخص في أبريل 2020 وبنسبة تصل إلى 31%.

في الوقت الذي تتزايد الاحتياجات الإنسانية يتراجع التمويل الدولي للإغاثة الإنسانية في اليمن. وتشكو المنظمات الإنسانية الدولية من صعوبة العمل في اليمن بسبب غياب البيئة الآمنة، فضلاً عن التحديات التي يفرضها وباء كورونا والذي حال دون القدرة على تنفيذ المسوحات والأعمال الميدانية المختلفة.

بالأرقام

24,1
مليون نسمة من اليمنيين هم بحاجة إلى مساعدات إنسانية

%50
انكماش النشاط الاقتصادي في اليمن

%80
من اليمنيين داخل دائرة الفقر

%67
نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد

3,6
مليون نازح داخلياً

1,000,000
نازح خارج اليمن

%74
من إجمالي التمويل المقدم خلال السنوات ٢٠١٥ - ٢٠١٩، ذهب لأربعة قطاعات رئيسة ترتبط بتعزيز سبل العيش والبقاء على قيد الحياة

558
مليون دولار حتى يونيو ٢٠٢٠، حجم التمويلات الحالية المتاحة للعمليات الإنسانية والإغاثية في اليمن

تتفق الدراسات المتخصصة على أن تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها، من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، ولكي يتحقق النجاح في هذا المضمار فقد اهتمت الكثير من الدول بهذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقا للإمكانيات المتاحة.

دراسة متخصصة تطالب الدول باستخدام سياسات إصلاح اقتصادي جديدة..

حل مشكلتي الفقر والبطالة مرهون بتطوير وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ووفقاً لدراسة للباحثين د. إخلاص الأمين، ود. محمد العزاني، فإن المشروعات الصغيرة تشكل نحو 90% من المنشآت في العالم، وتوظف ما بين (50% - 60%) من القوى العاملة في العالم، الأمر الذي يستوجب توفير الدعم بمختلف أشكاله لهذه القطاعات الحيوية نظرا لأهميتها، وتشير الدراسة إلى أن من أبرز العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عدم قدرة أصحابها على توفير التمويل اللازم لاستمرارية نشاطها، وعدم قدرتهم أيضاً على توفير الضمانات التقليدية الكافية التي تشترطها البنوك التجارية لتقديم التمويل لها، وتبين الدراسة أن البنوك التجارية تسهم عادة في المشاريع الكبيرة، وتفضل التعامل وتقديم القروض لها، بسبب انخفاض درجة المخاطرة لدى هذه المشروعات من ناحية، ولسهولة تعامل البنوك معها من ناحية ثانية، ولقدرتها على توفير الضمانات المطلوبة من ناحية ثالثة، أو لوجود أهداف واهتمامات مشتركة.

هذه المعاملة التفضيلية التي تحصل عليها المشروعات الصناعية الكبيرة تراها الدراسة بأنها الدافع الرئيس لاستحداث برامج ضمان مخاطر القروض بهدف تسهيل التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المستهدفة، وتمكينها من الحصول على التسهيلات الائتمانية عن طريق ضمان مخاطر هذه القروض لدى البنوك والمؤسسات المالية، مما يؤدي إلى زيادة إقبال البنوك على منح التسهيلات لشريحة أوسع من المستثمرين وأصحاب المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية، الذين لا تتوافر لديهم الضمانات التقليدية الكافية، ويؤدي ذلك إلى نمو هذه المشروعات وتطورها واستمراريتها.

ومن أجل تشغيل عجلة الاقتصاد ورفع مستوى النمو والاستخدام الأمثل لموارد الدولة والحد من البطالة والفقر، لابد من النهوض بواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تلعب هذه المشاريع دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم؛ لذا أصبح خيار دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة خياراً استراتيجياً حتمياً لدعم الاقتصاد الوطني.

أهمية المؤسسات الصغيرة

تحتل المؤسسات الصغيرة أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد القومي بصفة خاصة، حيث تشكل أهم عناصر ومكونات النشاط الاقتصادي لكل دول العالم، فهي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي، كما أنها توفر قاعدة صناعية وبنية تحتية واسعة وركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: الأهمية الاقتصادية

- تثمين قوة العمل: من خلال استعمال تكنولوجيا قليلة رأس المال، كثيفة العمل.
- تعبئة الموارد المالية: وذلك بجمع أموال مختلفة المصادر، إذ بإمكان هذه المؤسسات أن تنشأ من طرف العائلات والأسر وبالتالي تجميع تلك الأموال، أو ك أن يقوم أحد الأشخاص أو العمال المهرة مع مجموعة من العاملين بتكوين وحدات إنتاجية بالاعتماد على مدخراتهم، وبالتالي تشكيل طاقات إضافية، تمكنهم من إبراز كفاءاتهم والمحافظة على استقلاليتهم المالية ووحدتهم.
- رفع إنتاجية العامل: وذلك من خلال تجسيد نظام رقابي فعال وباستمرار لضمان السير الحسن للعمل، وكذلك السيطرة على سير العمل نظرا لصغر حجم هذه المؤسسات.
- خلق الناتج المحلى الإجمالي: يمكن أن نلمسه من خلال مساهمة القطاع الخاص بنسبة معينة من الإيرادات في الناتج المحلى الإجمالي.
- نمو التجارة الخارجية: تقوم هذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات بجميع عمليات المبادلات التجارية من تصدير واستراد.
- توفير متطلبات السوق من السلع والخدمات،

لابد من النهوض بواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل تشغيل عجلة الاقتصاد ورفع مستوى النمو

وتوفير مستلزمات المؤسسات الكبرى بالمواد الأولية (المقاولة الباطنية).

– حماية الطابع الصناعي المحلي: في ظل التطورات الراهنة، وأمام انفتاح الأسواق العالمية وتحرير التجارة ورفع الرقابة الجمركية وإلغاء الرسوم الجمركية، أصبحت هناك منافسة خارجية للمنتجات والتي تؤثر على المنتجات المحلية، لذلك فإن هذه المؤسسات تعمل على حماية منتجاتها عن طريق مراقبة الجودة، والتحكم في التكاليف ومحاولة خلق ميزة تنافسية لمواجهة تلك المنافسة، وبالتالي إذا استطاعت المواجهة فإنها بذلك تستطيع حماية المنتجات المحلية.

ثانياً: الأهمية الاجتماعية

–القضاء على البطالة من خلال توفير فرص العمل.

– الحد من ظاهرة النزوح الريفي وذلك من خلال إنشاء

بعض المشاريع في المناطق الريفية أو النائية، وبالتالي تقريب فرص التشغيل من سكان تلك المناطق الريفية.

– القضاء على المشكلات الاجتماعية.

– تحسين مستوى المعيشة في الريف.

– الاستغلال الأمثل للطاقات المادية والبشرية.

– الاستغلال الأمثل للموارد المحلية.

الأسباب التي تقود إلى الاهتمام بالمشاريع الصغيرة

– انهيار الأوضاع المالية: خاصة في الدول النامية، وبالتالي ضعف القدرات الاستثمارية وعدم قدرة المؤسسات الكبيرة على الاستمرار والبقاء.

– التحولات الاقتصادية العالمية: والتي جاءت ببرنامج التحويل الهيكلي مثل الخصخصة، والتي قد نعتبرها بأنها كانت السبب والعامل الأساسي الذي أدى إلى ضرورة تنمية وتطوير تلك المؤسسات، وذلك لـه في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص.

التحديات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قلة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لانخفاض مستوى التمويل لها؛ مما يسبب صعوبة الاعتماد عليها وعلى القطاع الخاص في رفع معدلات الاستثمار ومعالجة مشكلة البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة التي يعاني منها معظم الاقتصادات، لذا لا بد من استخدام سياسات إصلاح اقتصادي جديدة تعمل على تعزيز موقع وأهمية القطاع الخاص لكي يؤدي دوره الريادي في قيادة عملية التنمية.

التكنولوجيا في تحقيق الشمول المالي

في السنوات الأخيرة، ظهر جيل جديد من الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية الداعمة للمؤسسات المالية ومقدمي الحلول الرقمية مما أدى إلى قلب أوضاع الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم من خلال الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية في مجال التمويل، وفي ظل هذا التطور السريع، يستدعي الأمر اتباع أساليب تضمن توظيف ثورة التكنولوجيا المالية لصالح المجتمع والاقتصاد مع مراعاة حماية المستهلكين والنظام المالي.

م. جابر المقطري *

لقد تطور مجال التمويل بفضل التطورات التكنولوجية على مدى العصور، إلا أنه على مدار العقد الماضي، ساهمت الابتكارات القائمة على التكنولوجيا في مجال التمويل في تعزيز إمكانية حصول المستهلكين على العديد من الخدمات في مجال المدفوعات والإقراض والتأمين والادخار والاستثمار ؛ وأصبح ذلك في متناول أيديهم بوتيرة ونطاق غير مسبوقين.

من المتوقع أن تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لملايين الأفراد والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية عن طريق التغلب على العوائق التقليدية، وبفضل استخدام الأدوات الجديدة مثل التكنولوجيا الإشرافية (SupTech) ؛ يمكن للجهات التنظيمية أن تتعامل مع الموقف بنجاح والقيام بمعالجة المخاطر الناشئة بشكل أفضل، وتحقيق التوازن بين ترويج التكنولوجيا المالية والشمول المالي والاستقرار والنزاهة وحماية العملاء.

إن تقنية البلوك تشين، المبنية على تقنية السجل اللامركزي، هي واحدة من أشهر ابتكارات التكنولوجيا المالية بجانب الذكاء الاصطناعي والخدمات السحابية والبيانات الضخمة، ويتم استخدامها بسبب كفاءتها للوصول إلى سوق أكبر وأشمل بسرعة وأمان وتكلفة أقل، فعلى سبيل المثال، يتم استخدام التقنية في المقاصة والتسوية، وتحويل الأموال عبر الحدود، ومدفوعات الأفراد ، والعملات الرقمية، والهويّة الرقمية.

إن التكنولوجيا المالية تربط بين قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي؛ وهذه القطاعات تعتبر أسواقا للنمو وعوامل تمكينية للاقتصادات العربية.

إن اعتماد التكنولوجيا المالية يواجه تحديات متعددة، وتعتبر اللوائح التنظيمية القديمة هي العقبة الأولى أمام نمو شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، وإدراكا لأهمية التكنولوجيا المالية وسرعة وتيرة التطورات، تقوم العديد من البنوك المركزية والسلطات النقدية حول العالم بدور رائد في اختبار الحلول بشكل فعّال من أجل منفعة أكبر لعامة الناس، فعلى سبيل المثال، قامت سلطة النقد في سنغافورة مؤخرا بالانتهاء من تجربة للقيام بإجراء المدفوعات بين البنوك وتسويات الأوراق المالية عن طريق استخدام تقنية البلوك تشين، كما قام بنك كندا بتجربة مشروع يستهدف التحويلات النقدية بين البنوك، إن مثل هذه التطبيقات من شأنها جذب الانتباه إلى مدى الإمكانات المتوفرة أمام العالم العربي.

إن البيئة التي يتواجد بها الحوار واجتماعات التطوير وورش العمل تساهم في تقليص الوقت الذي تستغرقه البنوك والمؤسسات والمصارف المالية من أجل الوصول بحلولها المبتكرة إلى السوق، مما يسمح لها بتوسيع نطاق الحلول أو تجربتها عبر الحدود بشكل عادل وبكفاءة عالية.

* مدير إدارة نظم المعلومات في المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر

البريد اليمني
Yemen Post

خدمة
البريد الناطق
لمشتركي الحساب الجاري

تسديد الفواتير
التحويل من حساب الى حساب جاري آخر
دفع قيمة المشتريات
الاستعلام عن الرصيد

8008008
www.post.ye
postyemen

الامتثال في البنـــوك

تُعد وظيفة الامتثال في البنوك من الوظائف، التي حظيت باهتمام متزايد في الآونة الأخيرة ، وهذا الاهتمام ناتج عن مطلبين رئيسيين: الأول ناتج عن الضغط الخارجي على مستوى الدول لإصلاح وتطوير نظام غسل الأموال، وتعديل التشريعات بما يتوافق مع المعايير والتوصيات الدولية ، وعلى مستوى المؤسسات المالية والمصرفية؛ كي تحافظ على علاقة عمل مستمرة مع نظائرها من المؤسسات المالية الخارجية والبنوك المراسلة. والمطلب الثاني: الوفاء بمتطلبات جهات الرقابة والإشراف، التي تقع ضمن مسؤولياتها مراقبة حسن التنفيذ لما نصت عليه التشريعات والضوابط والتعليمات المصدرة في هذا الشأن.

ولعل ما تجدر الإشارة إليه في هذه النافذة هي إلقاء الضوء على وظيفة الامتثال من حيث تعريفها ، وأهميتها ، والأدوار الأساسية، التي تلعبها والصلاحيات الأخرى، التي ينبغي أن تتوفر لهذه الوظيفة كي تؤدّى بشكل مهني بغض النظر عن تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على العاملين في هذه الوظيفة.

فمن حيث تعريف وظيفة الامتثال؛ فقد لخصت لجنة بازل المصطلح من زاوية شكل الوظيفة ودورها؛ حيث أشار التعريف إلى أن وظيفة الامتثال هي وظيفة مستقلة، تحدد، وتقيم، وتقدم النصح والإرشاد، وتراقب، وترفع التقارير حول مخاطر عدم الالتزام، التي تنتج عن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة، والخسائر المالية الناتجة عن ذلك، أو مخاطر السمعة، التي قد يعانى منها البنك؛ نتيجة لإخفاقه في الالتزام بالقوانين واللوائح وقواعد السلوك والمعايير والممارسات السليمة المطبقة.

كما تعرف وظيفة الالتزام بأنها الممارسات التي يتم من خلالها التأكد من التزام البنك بجميع القوانين والتعليمات والمواثيق ومدونات السلوك المهنية لضمان الوفاء بأحكام الأنظمة التي تضعها الدولة، وتتضمن البرامج الداخلية والسياسات، والتعليمات والضوابط، التي يتم اتخاذها من أجل تلبية المعايير التي تحددها القوانين واللوائح الحكومية المعمول بها محلياً ، وكذا المعايير الدولية.

وقد ألزمت التشريعات الوطنية بإنشاء وحدة امتثال على مستوى المركز الرئيسي والفروع، تكون مسئولة عن إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، ورفع التقارير لمجلس الإدارة حول امتثال/التزام البنك وانسجام سياسته الداخلية مع كافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير ، وقواعد السلوك المهني ، والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، وذلك بمراقبة وتقييم مدى الالتزام، وتطبيق إجراءات العناية الواجبة ومسك السجلات، والكشف عن المعاملات غير الاعتيادية والمشبوهة، والالتزام بالإخطار والتواصل مع وحدة جمع المعلومات المالية.

ومن أبرز مهام الامتثال في البنوك ما يلي :

– متابعة دائمة لمدى التزام البنك بجميع القوانين النافذة ذات العلاقة والقوانين المنظمة للعمل المصرفي والتعليمات الصادرة بهذا الشأن من جهات الرقابة والإشراف، وكذلك اللوائح والأنظمة الداخلية المكملة.

– تلقي بلاغات العاملين عن الممارسات غير المشروعة، أو غير الأخلاقية والتحقيق فيها، وكذلك تلقي بلاغات الاشتباه وتحليلها ومتابعتها.

– القيام بواجبات العناية الواجبة اللازمة تجاه العملاء، سواء كانوا افراداً أم شركات .

– التأكد من توافق أية منتجات أو إجراءات يتم استحداثها في البنك مع القوانين النافذة ذات العلاقة.

– التأكد من أن الموظفين على دراية كافية بمخاطر عدم الالتزام.

–قيادة وإدارة خطة التفتيش على الامتثال لمكافحة غسل الأموال وضمان تنفيذ سياسات الامتثال الداخلية والضوابط والإجراءات.

– الإسهام في حماية البنك من العقوبات القانونية من خلال تقديم المشورة والإرشادات لمنعها من التورط في أي خطأ وضمان امتثالها للقوانين والقواعد واللوائح الصادرة عن الهيئات التنظيمية المعنية.

الأدوار الرئيسة السبعة لوظيفة الامتثال تتمثل في التكامل مع القوانين ووضع برنامج للامتثال و كذلك تأسيس ثقافة امتثال قوية من خلال تنفيذ أعمال المراقبة اليومية للأنشطة وتحديد المخاطر :

وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية أن يتبنى كل بنك العمل على تحقيق منهج مستند إلى المخاطر حسب متطلبات القانون واللائحة التنفيذية ، ومنشورات البنك المركزي المبدأ الثالث اعرف العميل، ثم إلزام المستويات التنفيذية في البنك بالعمل وفقاً لإجراءات «اعرف عميلك» والسعي للتعرف على جميع عملاء البنك ، واتخاذ الإجراءات اللازمة بما يتناسب مع درجات المخاطر المتعلقة بهم والحوكمة والإفصاح وتقوية العلاقة مع جهات الإشراف والتوثيق ورفع التقرير.

وبحكم أن هذه الأدوار تتكامل مع بعضها ، فإن هناك مهمة أخرى حساسة لوظيفة الامتثال في البنوك تتمثل بإدارة القوائم السوداء العالمية ومراقبة وتحديث سجل العقوبات، وهنا يتوجب ما يلي:

1 – معرفة أنواع وعدد قوائم الحضر.

2 – معرفة التحديثات، التي تتم على هذه القوائم بشكل مستمر.

3 – تجنب العقوبات المترتبة على كسر الحضر.

د. معاذ السيد *

4 – القيام بتصنيف العملاء؛ وفقاً للمخاطر.

5 – التأكد من احتواء الأنظمة المستخدمة في البنك على الأسماء المدرجة في قوائم الحضر ، وقدرة الأنظمة على التحسس منها.

كما أن القائمين على هذه الوظيفة ينبغي أن تتوافر فيهم النزاهة والمصداقية ، وينبغي أن يتم منحهم صلاحيات كافية لإنجاز المهام المطلوبة، وتتاح لهم حرية الحصول على كافة المعلومات اللازمة لأداء وظيفة الالتزام، وتوفير الحماية الضرورية لمساعدتهم في أداء مهامهم بكفاءة عالية، وأن تكون العلاقة واضحة بين مدير الالتزام والإدارات الأخرى في الهيكل بالشكل الذي يحقق سريان التقارير إلى المستويات الإشرافية العليا دون حصول التأثير من المستويات التنفيذية، وينبغي أن تتفهم إدارات البنوك بأن الامتثال» مسؤولية الجميع» والمسؤولية تقتضي:

1. درء مخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية.

2. إرساء القيم والممارسات السليمة داخل الجهاز المصرفي.

3. إيجاد الآليات والأطر لمواجهة الجرائم المالية وبوجه خاص عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

4. توطيد العلاقة مع الجهات الرقابية.

* رئيس لجنة الالتزام – جمعية البنوك اليمنية

من أجل تقديم رسائل إعلامية مساندة لجهود مكافحة هذه الجريمة..

إعلاميون يتعرفون على دورهم في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب

عقدت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الدورة التدريبية الثالثة عشر الخاصة بالإعلاميين، وذلك خلال الفترة من 1 – 3 نوفمبر 2020 في العاصمة صنعاء.

وقدمت في الدورة ثلاث أوراق عمل تركزت حول التعريف بجرائم تمويل الإرهاب ومراحلها المختلفة، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (الإطار المؤسسي الدولي والإقليمي والمحلي)، وكذلك نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الجمهورية اليمنية، إلى جانب دور الإعلام في دعم مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتعرف المشاركون على المفاهيم الأساسية لجريمة غسل الأموال والتي منها مفهوم غسل الأموال ومراحله وتجريمه ووسائله وأساليبه، وخصائص هذه الجريمة، وذلك من خلال ورقة العمل التي قدمها القاضي/ رشيد المنيفي –مستشار وزير العدل، عضو اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال– والذي قدم للمشاركين رؤية كاملة حول نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الجمهورية اليمنية، وبما يساعد الإعلاميين على تقديم رسالة إعلامية مساندة للجهود الرامية إلى مكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تلقى المشاركين من خلال ورقة العمل التي قدمها الأستاذ/ نبيل منصور المنتصر –نائب رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال– رؤية عامة عن الإطار المؤسسي الدولي والاقليمي والمحلي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والامتثال العالمي بالمعايير الدولية للحد من هذه الجريمة والتكامل والتعاون الدولي وتبادل المعلومات لرفع الوعي عالمياً وبما يعزز الجهود الدولية التي تكافح هذه الجريمة.

وقدم الأستاذ/ حسن الوريث ورقة عمل عن دور الإعلام في دعم مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقدم للمشاركين الآلية التي يمكنهم من خلالها تطبيق ما ورد في هذه الدورة التدريبية على الأعمال الإعلامية وبما يمكنهم من تقديم رسائل إعلامية تساند جهود اللجنة الوطنية في مكافحة جريمة دور الإعلام في دعم مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتم تشكيل فريق إعلامي مساند لجهود اللجنة الوطنية لمكافحة دور الإعلام في دعم مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي ختام الدورة تم تكريم المشاركين الذين يمثلون مختلف وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة بشهائد اختتام الدورة التدريبية، وعبر المشاركين عن شكرهم وتقديرهم للجهات المنظمة لهذه الدورة التدريبية التي أكسبتهم الكثير من المعارف في مجال مكافحة دور الإعلام في دعم مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي أسهمت في تزويدهم بالمعلومات اللازمة لتمكينهم من القيام بدورهم في محاربة هذه الجريمة الخطرة التي تنعكس سلباً على الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية، مؤكدين على ضرورة تقديم رسائل إعلامية تخدم في هذا المجال وتجسد ما تلقوه خلال هذه الدورة التدريبية وبما يجعل من الإعلام شريكاً تنموياً فاعلاً.

في ظل هذه التحديات التي يواجهها قطاع التأمين في اليمن إلا أنه يُعد قطاعاً اقتصادياً وعداً بحسب ما يراه خبراء التأمين، مؤكدين أن السوق التأمينية في اليمن ما تزال بحاجة إلى الكثير من المنافسة بين الشركات العاملة في هذا المجال لتقديم خدمات تتسق مع متطلبات هذه السوق، الأمر الذي يجعل الشركات العاملة في هذا القطاع بحاجة إلى تطوير خدماتها والمساهمة الفاعلة مع الدولة لنشر الثقافة التأمينية وبما يضمن انخراط المجتمع في هذا المجال الهام في الاقتصاد والتنمية.

تريليون و 624 مليار ريال حجم الميزانية المجمعة للبنوك والمصارف الإسلامية في قطر نهاية العام الجاري

استقرت موجودات البنوك والمصارف الإسلامية في قطر بنهاية شهر سبتمبر من العام الجاري عند مستويات تتجاوز سقف 1624 مليار ريال، حيث قدر إجمالي حجم الميزانية المجمعة للبنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة بنهاية شهر سبتمبر من العام الجاري بنحو 1.624.8 تريليون ريال مسجلة بذلك نسبة نمو مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي تقدر بنحو 9.88 بالمائة، وذلك وفقا للبيانات النقدية الصادرة عن مصرف قطر المركزي، والتي تقدم رؤية لأداء الجهاز المصرفي في الدولة وعلى وجه الخصوص أداء البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة بشكل دوري.

وعلى صعيد آخر، فقد ارتفع إجمالي البنود المضمنة في التسهيلات والتمويلات الائتمانية التي تم منحها من قبل البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة خلال شهر سبتمبر، حيث ارتفعت على أساس شهري لتصل إلى مستوى 1105 مليارات ريال. إلى ذلك، فقد بلغ إجمالي التمويلات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة داخل الدولة 1029 مليار ريال، في حين بلغت التمويلات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لكبار العملاء خارج دولة قطر نحو 75.3 مليار ريال وذلك بنهاية شهر سبتمبر، وهي كذلك أعلى مستويات تاريخية تسجل، خاصة على مدار العامين الماضيين.

منصـــات التمويـــل الجماعـــي

تعريف منصات التمويل الجماعي

عـادة بكونـه طريقـة تمويـل يتـم مـن خلالهـا جمـع مبالـغ صغيـرة مـن الأموال من أعداد كبيـرة من الأفراد أو الكيانات القانونية لتمويل أعمال أو مشـاريع محـددة أو اسـتهلاك فـردي أو أيـة احتياجـات تمويليـة أخـرى. وهـو مـا ينطوي على استخدام المنصات القائمة على الانترنت للربط بين مسـتخدمي الأمـوال (المقترضـين) بالممولـين الأفـراد (المقرضـين) ويتجـاوز في العديـد مـن الحـالات دور الوسـطاء الماليـين التقليديـين . رغـم اختـلاف تعريف التمويل الجماعي من مؤسسـة إلى أخرى إلا انه غالبا مـا يجمع ثـلاث عناصـر أساسـية وهـي:

جمـع مبالـغ صغيـرة مـن الأمـوال (2) مـن عـدد كبيـر مـن الممولـين وتوجيهها إلى عدد كبير من المقترضين (3)

باسـتخدام التقنيـات الرقميـة.

1. حجم سوق منصات التمويل الجماعي

بـدأ التمويـل الجماعـي باعتبـاره امتـداد للتمويـل التقليـدي مـن قبـل الأصدقـاء و العائلـة ولكـن عبـر الانترنـت وفي اقـل مـن عقـد مـن الزمـان اكتسـب التمويـل الجماعـي زخمـا في عـدد من الاقتصـادات المتقدمـة بمـا في ذلـك اسـتراليا المملكـة المتحـدة و هولنـدا و ايطاليـا و الولايـات المتحـدة الأمريكيـة كمـا تكتسـب منصـات التمويـل الاجتماعـي الآن اهتمامـا متزايـدا كذلـك في عـدد مـن الـدول النامية .

وقـد شـهد سـوق التمويـل الجماعـي نمـوا سـريعا مـن سـوق قوامهـا 1.5 مليـار دولار أمريكـي في عـام 2011 إلـى مـا يفـوق 100 مليـار دولار أمريكـي في عـام 2015.

كمـا توسـعت أنشـطة منصـات التمويـل الجماعـي لتتعـدى نشـاط تمويـل الجمعيـات الخيريـة لتصبـح واحـدة مـن أهـم مصـادر تمويـل الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة وتأتـي في المرتبـة الثانيـة كمصـدر لتمويـل هـذه المشـروعات بعـد رأس المـال المخاطـر(Venture Capital) .

ووفقـا لبعـض التقديراتمـن المتوقـع أن يصـل حجـم سـوق التمويـل الجماعي العالمي إلى 142 مليار دولار عام 2022.

وتشـهد صناعـة التمويـل الجماعـي نمـوا ملحوظـا لاسـيما في الـدول الأسـيوية بمعـدل نمـو سـنوي قـدر بنحـو 210 في المائـة

تقودهـا الصـين حيـث يقـدر حجـم السـوق بمـا يتـراوح بـين 60 إلـى 100 مليـون دولار ثـم الهنـد بنحـو 28 مليـون دولار والفلبـين ونيبـال بنحـو 27 و26 مليـون دولار علـى التوالـي ثـم الـدول الأفريقيـة بمـا يقـدر بنحـو 37 مليـون دولار وتأتـي في المقدمـة كينيـا و رواندا وتنزانيـا و أوغنـدا .

2. الأطراف الفاعلة في سوق منصات التمويل الجماعي

تضـم منصـات التمويـل المنصـات الجماعـي عـددا مـن الأطـراف الفاعلـة بمـا يشـمل:

-الممولـون(Crowed funders): وهـم الأطـراف المشـاركون في التبـرع أو بتمويـل وقـد يكونـون أفـراد أو مؤسسـات.

-المستثمرون/المستفيدون: أي شـخص أو مؤسسـة تسـعى للحصـول علـى أمـوال لشـركة أو منتـج أو مشـروع أو مبـادرة أو عمـل خيـري بمـا يشـمل مجموعـة واسـعة مـن الجهـات الفاعلـة مـن الشـركات الصغيـرة والمنظمـات غيـر الحكوميـة والأفـراد والشـركات الناشـئة ...الـخ.

- منصات التمويل الجماعي :

منصـات عبـر الانترنـت تربـط بـين الممولـين /المتبرعـين و المسـتفيدين أو المسـتثمرين مقابـل تقاضـي عمـولات علـى المشـاركة و/او الفائـدة/الأربـاح .

كذلـك يمكـن أن توفـر المنصـات مجموعـة واسـعة مـن الخدمـات بمـا في ذلـك خدمـات العنايـة الماليـة الواجبـة (Financial due diligence) والتعاقـد و مـا إلـى ذلـك .

3.أهمية التمويل الجماعي بالنسبة للدول النامية

مـن المتوقـع أن يشـهد حجـم سـوق التمويـل الجماعـي تناميـا واضحـا في البلـدان الناميـة حيـث مـن المرتقـب ارتفـاع حجـم السـوق لتصبـح القنـاة التمويليـة الرئيسـة للشـركات الصغيـرة والمتوسـطة.

تكمـن اكبـر إمكانـات لنمـو سـوق التمويـل الجماعـي في الصـين يليهـا عـدد مـن الـدول الناميـة في شـرق آسـيا و أوروبـا الوسـطى و أمريـكا اللاتينيـة ومنطقـة البحـر الكاريبـي ومنطقـة الشـرق الأوسـط و شـمال أفريقيـا.

هنـاك العديـد مـن العوامـل التـي تزيـد مـن أهميـة تمويـل الجماعـي في الـدول الناميـة ومـن بينهـا علـى الأخـص :

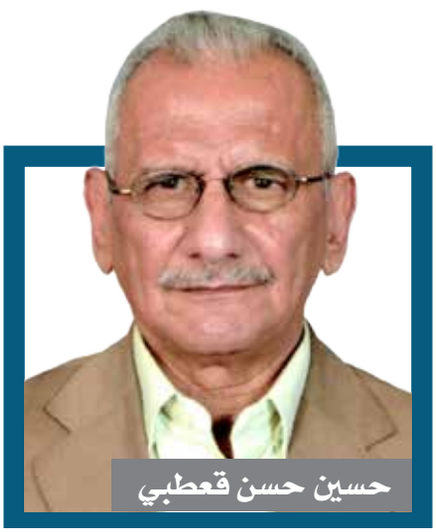

المساهمة في سد فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعـول العديـد مـن البلـدان الناميـة علـى النهـوض بقطـاع المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة لتحقيـق عـدد مـن الأهـداف التنمويـة بمـا يشـمل تعزيـز فـرص النمـو الاقتصـادي وخلـق المزيـد مـن فـرص العمـل بمـا يسـاعد علـى خفـض معـدلات البطالـة لاسـيما بطالـة الإنـاث و الشـباب حيـث يسـهم بنحـو 40 في المائـة مـن النـاتج المحلـي الإجمالـيو بنحـو 60 بالمائـة مـن مسـتويات التشـغيل في البلـدان الناميـة بحسـب تقديـرات البنـك الدولـي.

وتشـير نتائـج إحـدى الدراسـات الاسـتقصائية التـي شـملت المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة التـي اسـتفادة مـن منصـة (Kiva) وهـي واحـدة مـن أبـرز منصـات التمويـل الجماعـي إلـى أن 70 في المائـة مـن المقترضـين مـن الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة عبـر هـذه المنصـة نجحـوا في زيـادة حجـم مبيعاتهـم فيمـا شـهد 63 في المائـة منهـم نمـوا في الأربـاح.

كمـا أفـاد ثلـث الذيـن جمعـوا الأمـوال عبـر منصـة إقـراض النظـراء انـه كان مـن الصعـب حصولهـم علـى تمويـل عبـر أيـة قنـاة تمويليـة أخـرى.

وان 79 في المائـة منهـم حاولـوا الحصـول علـى تمويـل مصـرفي قبـل لجوئهـم إلـى منصـات التمويـل الجماعـي ولـم ينجـح سـوى 22 في المائـة فقـط منهـم في الحصـول علـى التمويـل المصـرفي.

توفيـر التمويـل الـلازم للوفـاء بأهـداف التنميـة المسـتدامة في البلـدان الناميـة.

تواجـه غالبيـة البلـدان الناميـة تحديـا يتمثـل في محدوديـة قـدرة الحكومـات علـى توفيـر التمويـل الـلازم للوفـاء بأهـداف التنميـة المسـتدامة 2030م في ضـوء التقديـرات التـي تشـير إلـى أن البلـدان الناميـة تواجـه فجـوة تمويليـة للوفـاء بأهـداف التنميـة المسـتدامة تقـدر بنحـو 2.5 تريليـون دولار سـنويا بنـاء علـى تقديـرات الأمـم المتحـدة.

وفي هـذا السـياق تسـاهم منصـات التمويـل الجماعـي في توفيـر التمويـل الـلازم لتحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة فعـدد مـن هـذه المنصـات يقـدم الدعـم للأفـراد والأسـر الفقيـرة لدعـم نفـاذ هـذه الفئـات للغـذاء والخدمـات الصحيـة والتعليـم و النفـاذ كذلـك إلـى سـوق العمـل مـن خـلال تمويـل المشـروعات متناهيـة الصغـر و الصغيـرة والمتوسـطة.

المصادر: - اقتباسـا لجوانـب مهمـة مـن ورقـة عمـل معنونـة بـ(منصـات التمويـل الجماعـي) صـادرة عـن صنـدوق النقـد العربـي

-خبيـر في الشـئون المصرفيـة والماليـة الوكيـل المسـاعد للبحـوث والإحصـاء سـابقا بالبنـك المركـزي اليمنـي

نشأة وتطور القطاع المصرفي اليمني (الحلقة الأولى)

يلعب الجهاز المصرفي دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية لكثير من بلدان العالم ويعتبر رأس المال هو المحرك الرئيسي لخطط التنمية في البلد وتشكل البنوك والمصارف الوسيط المالي لتمويل التنمية الاقتصادية عن طريق الائتمان. فالبنوك مهمتها تجميع المدخرات وتجنيدها لخدمة الاقتصاد الوطني عبر الائتمان المصرفي ومن ثم توزيع هذا الائتمان حسب حاجات القطاعات وبما يتناسب مع الخطط التنموية للبنوك وخاصة بنوك الاستثمار.. وفي بلادنا كان للجهاز المصرفي دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية من خلال دعم الشركات والمؤسسات والتي لعبت دورا كبيرا في تطوير البلد..

إعداد : فؤاد أحمد القاضي

النظام المصرفي في اليمن مر بثلاثة مراحل أساسية

- مرحلة الاستعمار الاجنبي.
- مرحلة ما بعد الاستقلال والثورة الممتدة من بداية الستينيات حتى يوم إعلان الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٠م.

- مرحلة الدولة اليمنية الواحدة الممتدة من مايو ٩٠ م حتى اليوم والمميزة بنظام سياسي اقتصادي ديمقراطي مبني على الحرية الاقتصادية والتوجه الاقتصادي الرأسمالي متعدد الانماط، واتسمت هذه المرحلة بنمو البنى التحتية للاقتصاد والعلاقات الاجتماعية السياسية والاقتصادية وبإصلاحات بنيوية شاملة مؤسسية وتشريعية ومصرفية.

المرحلة الأولى:

أ- في شمال الوطن.

في هذه الفترة التي تميزت بالسيطرة الاستعمارية التركية وهيمنة النظام الإمامي لأسرة (آل حميد الدين) لم تشهد البلد أي شكل من اشكال النظام المصرفي أو المالي المنظم، ولم يكن ثمة أي وجود لسياسة مالية أو نقدية، وانحصر النظام المالي النقدي فيما كان يسمى ببيت المال وهو نفسه خزانة الامام التي كانت تعتمد على أساس الزكاة والفطرة وغيرها من وسائل الجباية والرسوم الجمركية، اما العملة السائدة حينها هي الريال الفضي النمساوي(ماريا تاريزا).

والذي تحددت قيمتها بسعر الفضة في السوق العالمية، ويتكون من ٤٠ بقشة إلى جانب ذلك فقد عمل الامام يحيى على صك ريال فضي اسماه (العمادي)، ففي نهاية الأربعينيات، ظهرت مجموعة من الوكالات التجارية الملاحية ومكاتب الصرافة التي لا تتجاوز العشرة، إلى جانب فرعين لمصرفين اجنبيين هما:

- بنك الهند الصينية والسويس (الاندوشين) الفرنسي 1949 و١٩٥١ م .

فرع البنك الأهلي التجاري السعودي١٩٥٦-1962وكان له ثلاثة فروع في الحديدة وتعز وصنعاء .

- في جنوب الوطن

لم تشهد المحافظات الجنوبية والشرقية أي نوع من أنواع المصارف، إلا في العام ١٨٦٩ م بعد فتح قناة السويس وإنشاء امانة ميناء عدن، ومنذ العام 1871 م طورت هذه الشركات خدماتها التجارية والمصرفية، وكانت وكالة (لوك توماس) البحرية أول مكتب للصرافة في عدن ومعها وكالة شركة قهوجي دنشا الهندية. بعدها بدأت المصارف الكبرى في الهند وبريطانيا بفتح فروعها في عدن وبقية المدن وكان أولها فرعي البنك الهندي في ٩ فبراير ١٨٩٤ ، واخر في مايو ١٨٩٥ م، وظلت وكالة قهوجي دنشا، وبعض فروع البنك الهندي مسيطرة على سوق المال والمعاملات الائتمانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

شهدت عدن بعد الحرب العالمية الثانية ازدهارا اقتصادياً بفعل جملة من العوامل اهمها اتساع زراعة القطن والفواكه وانشاء مصفاة عدن، وانتقال القواعد البريطانية من مصر، والعراق وشرق افريقيا إلى عدن التي اصبحت مركز قيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى العام ١٩٦٩ م عملت في عدن العديد من الوكالات التجارية والملاحية والمالية ومكاتب الصرافة والتحويل إلى جانب سبعة فروع لبنوك عالمية مختلفة الجنسيات.

ففي العام ١٩٦٣ م تم تأسيس اتحاد الجنوب واقدم هذا الكيان الجديد على فصل منطقة عدن النقدية عن منطقة لجنة نقد شرق افريقيا، وسحب الروبية الهندية من التداول.. وفي العام ١٩٦٤ م انشئ الاتحاد و(مؤسسة نقد الجنوب العربي) التي أصدرت بدورها الوحدة النقدية (الدينار) والتي أصبحت العملة النقدية الرسمية للشطر الجنوبي وكان من صلاحية هذه المؤسسة إصدار العملة المحلية، وإدارة الاحتياطي والرقابة على العملية المصرفية والتعامل بالصرافة والاستثمار.

المرحلة الثانية:

النظام المالي

أ- في شمال اليمن بعد الثورة: وتمتد هذه المرحلة من انتصار الثورة (٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م) حتى 1990 م وتحقيق الوحدة اليمنية في ٢١ مايو، فخلال الفترة من 1962م الى العام 1970 اتسمت هذه الفترة بعدم الاستقرار السياسي والحرب ضد القوات الملكية، إلا أنها شهدت أول تحول نوعي على طريق بناء النظام المصرفي الجديد عبر جملة من الإجراءات المالية والاقتصادية المهمة أبرزها:

- عقد أول مؤتمر اقتصادي في الشطر الشمالي خلال الفترة (٢٥ -٢٦) اكتوبر ١٩٦٢ م بمشاركة كبار تجار البلد في الداخل والخارج، واتخذ المؤتمر جملة من القرارات والتوصيات التي مثلت حينها رؤية مستقبلية ناجحة لماهية ودور الاقتصاد الوطني، أهمها على الاطلاق التوجيه بإنشاء أول مصرف وطني يسمى (البنك اليمني للإنشاء والتعمير)، وفي هذا المؤتمر تم الإعلان عن الجمعية التأسيسية للبنك وإصدار نظامه الأساسي.

وأصدار رئيس الجمهورية والقائد العام حينها قراراً جمهورياً يقضي التوقيع بإنشاء بنك وطني وتسميته.

لقد مثل انشاء البنك اليمني للإنشاء والتعمير في ٢٨ اكتوبر 1962م حدثاً اقتصادياً وماليا وطنياً عظيماً فهو يعتبر أول مؤسسة وساطة مالية يمنية 100 % مالياً وبشرياً، واللبنة الأولى لريادة وبناء الاقتصاد الحديث وكان خلال الفترة 1962م إلى ١٩٧٠م يمثل بنك البنوك.

- خلال هذه الفترة وفي اواخر العام ١٩٦٢ افتتح بنك مصر فرعاً له في تعز اختصرت مهماته على تقديم الخدمات للقوات المصرية في اليمن.

في 3 - 2 من العام ١٩٦٤م أنشئت لجنة النقد اليمنية وأصدرت عملة ورقية جديدة حددت مهامها بالتعاون مع البنك اليمني للإنشاء والتعمير في إصدار العملة الوطنية الريال وإدارة عملياتها.

- في العام ١٩٦٥م صدر القرار الجمهوري بإلغاء التعامل بالريال القديم ماريا تريزا.

- في العام ١٩٦٧م انشئت هيئة الرقابة على النقد بعد أن شهد الريال اليمني تدهوراً متسارعاً في قيمته وصلت في منتصف عام ١٩٧٠ إلى ١٢ ريالاً بالنسبة للدولار الواحد عوضاً عمّا كان عليه سابقاً (واحد دولار للريال) وأسندت إليها مهام الرقابة على النقد بالنسبة للتحويلات المنظورة وغير المنظورة إلى جانب ذلك اصدار تراخيص الاستيراد والتصدير.

خلال هذه الفترة وبالتحديد منذ منتصف العام 1964م كان البنك اليمني ولجنة النقد اليمنية كممثل لوزارة المالية الجهتين المخولتين برسم وتنفيذ السياسات النقدية في الشطر الشمالي.. وحددت اتجاهات السياسة النقدية حينها في المحافظة على سعر الريال اليمني مقابل الشلن والجنيه الاسترليني وتمويل العجز في الميزانية وفي ميزان المدفوعات، وفي هذه الفترة أيضاً كان الريال مرتبطاً عملياً وليس رسمياً بالجنيه الاسترليني وعلى أساس

> **العملة السائدة قبل قيام الثورة هي الريال الفضي النمساوي (ماريا تاريزا)**

السعر المتفق في سوق لندن بالنسبة لإرتباطه بالعملات الأخرى القابلة للتحويل كما كانت هناك ثلاثة اسعار لقطع الريال للحكومة، وللهيئات الدبلوماسية، وللمصارف التجارية والأفراد.

– الفترة الثانية الممتدة من 1970 إلى 1990م وتبدأ هذه الفترة بانضمام الشطر الشمالي إلى صندوق النقد الدولي في العام ١٩٧٠م وفي 7/27 من العام 1971م أنشئ البنك المركزي اليمني وبإنشائه وضعت الأسس التشريعية والعملية واللبنات الصحيحة الأولى لبناء نظام مصرفي بالمفهوم الاقتصادي في الشطر الشمالي (سابقاً) حيث شرع البنك في ممارسة جميع صلاحيات المصارف المركزية وتركزت في يده جميع الصلاحيات المالية والنقدية التي كانت تقوم بها كل من لجنة النقد اليمنية، هيئة الرقابة على عمليات النقد، البنك اليمني للإنشاء والتعمير، وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد.. وأسهم البنك من خلال دوره العملي في تطوير النظام المصرفي في البلد، من خلال ممارسة سياسته النقدية في التحكم بسعر الصرف الخارجي والعمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف، حيث الغيت النظم العديدة لأسعار الصرف المطبقة للريال، وتم الأخذ بسعر موحد للدولار يعادل السعر السائد في السوق الحرة وقدرت حينها خمسة ريالات للدولار الواحد واخضاع هذا السعر لما هو سائد في السوق والغاء تدخل السلطة النقدية في تحديد الصرف، وقرر البنك المركزي في ديسمبر ١٩٧١ م مسايرة الريال للدولار في نسبة الانخفاض التي أعلنتها الولايات المتحدة. كما قام البنك بالغاء قانون الرقابة على النقد الاجنبي كخطوة مهمة لمواكبة التطورات الاقتصادية الجديدة وسياسة الانفتاح وحرية تحرك رؤوس الأموال ونتيجة لازدياد حجم الارصدة الخارجية اتخذ البنك في مايو ١٩٧٢ م قراراً يهدف إلى استقرار اسعار الصرف السائدة ومنع أي تذبذب غير طبيعي فيها عبر الزام البنوك بالتقيد بأسعار الصرف المعلنة من قبله.

– في العام ١٩٧٢ م صدر قانون البنوك، لكن البنك المركزي اليمني قد منح العديد من التراخيص.

– في العام 1979م م وصل عدد فروع البنوك التجارية و الأجنبية /٦/ بنوك، وتوسعت البنوك وارتفع عددها وكذا فروعها.

– في العام ١٩٧٣ م أصدر البنك المركزي لائحة لتنظيم أعمال الصرافة حيث كان يوجد ١٣٤ مكتباً منها ٨٠ مكتباً مرخصاً، وحظرت اللائحة مزاولة مهنة الصرافة دون موافقة البنك وتحديد الشروط التي يجوز ولا يجوز فيها ممارسة الصيرفة.

– أصدر البنك المركزي اليمني قراراً بإنشاء وبدء العمل في غرفة المقاصة ابتداء من سبتمبر ١٩٧٥ م وبفعل ذلك تطورت عملية المقاصة من مبلغ «٨.٥١٣» مليون ريال في يونيو 1976م إلى مبلغ (٢٢) ملياراً في نهاية ١٩٨٩م.

– وفي العام ١٩٧٥م أصدر البنك المركزي عملة مساعدة للريال هي الفلس وقسم الريال إلى (١٠٠ فلس) بدأ التداول بها لتحل محل البقشة المعمول بها منذ الوجود التركي.

في هذه الفترة شهدت البلد ظهور المؤسسات المالية غير المصرفية مثل صندوق الضمان الاجتماعي، وصندوق التقاعد والشركة اليمنية للاستثمار والتمويل إلى جانب خمس شركات وطنية ومختلفة للتأمين.

ب- النظام المالي جنوب اليمن بعد الا ستقلا ل :

تميز تطور النظام المصرفي خلال هذه المرحلة بفترتين مختلفتين تحكمهما طبيعة التوجهات السياسية والاقتصادية التي مر بها الجنوب قبل الوحدة.

– الفترة الأولى وهي الممتدة من 3 -11- 1967 م حتى -22 -6 1969م، وسار التطور الاقتصادي في الاتجاه الراسمالي وخلال هذه الفترة مثل النظام المصرفي للدولة المستقلة امتداداً ثابتاً لما كان عليه في حكومة اتحاد الجنوب العربي، حيث يوجد فروع لثمانية مصارف سته منها اجنبية (بريطانية، هندية، باكستانية) وفرع لمصرف اردني وبنك الجنوب العربي وهو مشترك هندي بريطاني. وظلت هذه البنوك تعمل بنفس الاساليب والنظم التي كانت تعمل بها قبل الاستقلال تحت ادارة مجلس المديرين وتحت اشراف ورقابة مؤسسة نقد الجنوب العربي التي غيرت اسمها الى مؤسسة النقد الجنوب اليمني في العام ١٩٦٨ م وكذلك ظل الحال بالنسبة للوكالات وشركات التأمين.

– الفترة الثانية وتمتد من ٢٢ /1969/6م حتى الوحدة في هذه الفترة استولى يسار الجبهة القومية على السلطة في الجنوب وشرع في تحولات اقتصادية اشتراكية مبنية على سيطرة الدولة على وسائل الانتاج والتخطيط المركزي، وانعكس ذلك على النظام المصرفي الذي بدأ في التطور على قاعدة تجميع ووحدة المؤسسات المصرفية بدلاً عن التعددية السابقة.

– وفي ٢٧ نوفمبر ١٩٦٩ م صدر قانون التأميم الذي نص على اخضاع جميع فروع المصارف التجارية وشركات التأمين واعاد التأمين العاملة في البلد للملكية العامة وتوجيهها في خدمة التنمية الاقتصادية وتضمن القانون توجهات إعادة تنظيم الجهاز المصرفي عبر دمج كل فروع البنوك التجارية في مصرف واحد وشركات التأمين في شركة واحدة.. وانشاء هيئة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي واداري مقرها مدينة عدن وتسمى هيئة المصارف، كما تضمن القانون انشاء مؤسسة النقد اليمنية.. وكانت من ضمن مهام هيئة المصارف تهيئة الشروط المصرفية والاقتصادية الضرورية لتوحيد المصارف في مصرف وطني موحد.

– في العام ١٩٧١ م تم تأسيس (البنك الأهلي لليمن الجنوبي) على قاعدة دمج المصارف الثمانية المؤممة وبرأس مال قدره ١.٥ مليون دينار مدفوع نقداً وتتولى هيئة المصارف مهمة ادارته الى جانب واجباتها في وضع السياسات المصرفية وفق التوجهات الجديدة وخدمة القطاع العام والوطني الخاص.

– في العام ١٩٧٢ م صدر قانون (النظام المصرفي) الذي تضمن انشاء مصرف اليمن المركزي الذي تولى جميع واجبات واختصاصات ومهام المصرف المركزي للدولة، والغاء هيئة المصارف ومؤسسة النقد اليمنية. ويتولى (مجلس ادارة النظام المصرفي) مهمة متابعة تنفيذ السياسة الخاصة بدور النظام المصرفي في التنمية وهو ما ظل سارياً حتى قيام الوحدة. وقد تميزت السياسة النقدية في الجنوب خلال مرحلة مابعد الاستقلال حتى الوحدة بقدرة مصرف اليمن على المحافظة على استقرار وثبات قيمة صرف الدينار، وما يتمتع به النظام المصرفي من استقلالية كاملة عن تدخل أجهزة الدولة في اتخاذ القرارات ووضع السياسات المالية.

في العام ١٩٧١ م تم تأسيس البنك الأهلي جنوب اليمن على قاعدة دمج المصارف الثمانية المؤممة وبرأس مال قدره ١.٥ مليون دينار مدفوع نقداً

المصادر : البنك المركزي اليمني

– ندوة خاصة بمجلس الشورى حول السياسة النقدية

مجلة الثوابت العدد التاسع 1997م

خبراء: بهذه الطرق سيتعافى الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا

كبدت جائحة كورونا اقتصادات العالم خسائر فادحة، الأمر الذي جعل خبراء الاقتصاد العالمي يبحثون عن أهم الطرق التي سيتعافى بها الاقتصاد العالمي من هذه الجائحة.

وعادة ما تتخذ عملية التعافي الاقتصادي أحد 5 أشكال، وهي الأحرف «إل L» و«يو U» و«دبليو W»، و«في V» وأحيانا شكل الحرف «زد Z». وقد تم استجواب أكثر من 600 مدير تنفيذي من كافة أنحاء العالم، وقد توقع 42% منهم أن التعافي سيتخذ الشكل «يو U».

تقول الكاتبة إيمان غوش، في تقرير نشره موقع «ورلد إيكنوميك فورم»، إن ردود هؤلاء المديرين التنفيذيين جاءت مختلفة ومتناقضة بحسب المناطق التي يأتون منها، حيث إن 26% فقط من المديرين اليابانيين يساندون هذا الاعتقاد.

وكلما مر الاقتصاد بمطبات وفترات غموض، تختلف التوقعات بين متشائم ومتفائل بشأن احتمالات تعافيه واستعادة نشاطه. وهذه الحال نفسها تنطبق الآن على أصحاب القرار في المجال الاقتصادي ونحن نسير في قلب عاصفة فيروس كورونا.

ويتخذ التعافي الاقتصادي بشكل عام العديد من الأشكال، ولكل منها دلالات ومعان. وبشكل عام هنالك 4 سيناريوهات تعتبر الأكثر ترجيحا، بناء على آراء مجموعة كبيرة من المديرين التنفيذيين من كافة أنحاء العالم.

شكل L:

هذا السيناريو يتضمن هبوطا حادا في الاقتصاد يعقبه فترة تعاف بطيء. ويتسم في الغالب بتواصل أزمة البطالة وشح الوظائف، كما يستغرق عدة سنوات لاستعادة مستويات ما قبل الأزمة.

شكل U:

هذا السيناريو يتسم بتواصل الركود الاقتصادي لعدة فصول، وقد يصل الأمر إلى سنتين من الانكماش قبل أن تحدث انفراجة نسبية وتعود المؤشرات الاقتصادية للتوجه نحو القمة.

شكل **W**:

هذا السيناريو يقدم وعودا براقة بشأن التعافي، ثم ينغمس مجددا في التدهور ليتمكن في النهاية من تحقيق التعافي التام في فترة تصل إلى سنتين. ويشار إلى هذا السيناريو بعبارة «الأزمة الثنائية»، وهو ما حصل تماما في ثمانينيات القرن الماضي.

شكل V:

هذا السيناريو يمثل أفضل الفرضيات، ويشير إلى أن التدهور الحاد في الاقتصاد سوف يعقبه بشكل فوري تعاف سريع وعودة إلى أرقام الانتعاش الاقتصادي المسجلة، وذلك خلال فترة لا تتجاوز العام الواحد، مستفيدا من الإجراءات الاقتصادية وإنفاق المستهلكين.

وهنالك سيناريو آخر لم يتم ذكره، وهو عملية التعافي على شكل Z، والذي يتميز بثورة بعد ركود الطلب، إلا أن هذا السيناريو لا يتماشى مع وضعية أزمة فيروس كورونا التي يعيشها العالم حاليا، وهو يعتبر أكثر تفاؤلا من سيناريو الشكل V.

وتشير الكاتبة إلى أن الأمر يختلف بحسب الشخص الذي يوجه له السؤال، ولكن يبدو أن المشاعر بشأن التعافي في مرحلة ما بعد فيروس كورونا تبدو متباينة بشكل حاد.

كيف ينظر المديرون لفرضيات التعافي؟

قام مركز «ذي كونفرنس بورد» للدراسات التجارية والاقتصادية باستجواب أكثر من 600 مدير تنفيذي في جميع أنحاء العالم، لمعرفة ما يشعرون به حيال الاحتمالات والتوقعات بشأن سيناريو التعافي الذي يبدو أنه سيتحقق في المستقبل القريب.

وعبر 42% من المديرين التنفيذيين بأن التعافي الاقتصادي سوف يتخذ شكل الحرف U، معتقدين أن الاقتصاد سوف يحقق تعافيا بطيئا في الربع الثالث من 2020، وهذه تعد نظرة متفائلة قليلا.

ولكن بحسب الكاتبة فإن الجغرافيا تبدو مؤثرة على آراء هؤلاء المديرين وتوقعاتهم بشأن سرعة وسيناريوهات عودة الاقتصاد إلى حالته الطبيعية، إذ إن أكثر من نصف المديرين في أوروبا 55% يعتقدون بإمكانية حدوث سيناريو حرف U، وهي نسبة أعلى من المعدل العالمي.

وقد يكون سبب هذا الاعتقاد أن بؤر تفشي فيروس كورونا انتقلت في الفترة الأخيرة إلى مناطق أخرى خارج القارة العجوز، مثل الولايات المتحدة والهند والبرازيل.

وفي اليابان والولايات المتحدة، يتوقع 22% من المديرين التنفيذيين حدوث موجة ركود ثانية، وهو ما يعني أن النشاط الاقتصادي العالمي سوف يتخذ الحرف W. وقد عانى هذان البلدان من ضربة موجعة بسبب فيروس كورونا، ولكن هنالك فروق كبيرة بينهما في ارتفاع نسبة البطالة، حيث إنها وصلت إلى 15% في الولايات المتحدة ولم تتجاوز 2.6% في اليابان.

أما في الصين، فإن 21% من المديرين التنفيذيين يقولون إن عملية التعافي ستكون سريعة وتتخذ شكل الحرف V. ويبدو أن المديرين في شرق آسيا هم الأكثر تفاؤلا، وهنالك أسباب وجيهة تدفعهم لذلك. فعلى الرغم من أن الانكماش الاقتصادي بلغ 6.8% خلال الربع الأول، فإن الصين حققت قفزة بعد ذلك لتصل نسبة النمو إلى 3.2% في الربع الثاني.

وأخيرا هنالك أيضا المديرون التنفيذيون في منطقة الخليج العربي، الذين يبدون أكثر تشاؤما بشأن مصير الاقتصاد. ففي مواجهة صدمة أسعار النفط، يتوقع 57% منهم أن الاقتصاد سوف يسير على شكل الحرف L، وهو ما يعني أن الأزمة والركود سوف يتواصلان في الأعوام المقبلة.

محللو المخاطر

تقول الكاتبة في النهاية إن آراء المديرين التنفيذيين تختلف بحسب المناطق التي يأتون منها، وهذا التنوع له ما يفسره في الجغرافيا والاختلافات الثقافية، إضافة إلى الحالة التي تمر بها الدول والقطاعات الاقتصادية التي ينتمون إليها. وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة لا بأس بها من كل المتدخلين في هذا المجال يؤمنون بوجود فرص حقيقية لتحقيق تعاف على أسس متينة.

وفي وقت سابق من هذا العام كان محللو المخاطر في المنتدى الاقتصادي العالمي قد عبروا عن هذه الأفكار نفسها، وتوقعوا أن الركود المطول سيكون أكبر خطر في مرحلة ما بعد فيروس كورونا.

يبقى أن ننتظر الآن ما ستؤول إليه الأمور، وما الشكل الذي سوف تتخذه المؤشرات الاقتصادية في طريق التعافي؟

المصدر: الجزيرة نت + الصحافة الأميركية

منذ أن وجدت البشرية والعالم كله في حركة تغيير وتطوير دائمة ، فهناك تطورات وتغييرات في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، ومن هنا أصبحت قضية التغيير والتطوير من القضايا الهامة والملحة في ظل بيئة الأعمال، ولما كانت أي منظمة تعتبر من النظم المفتوحة والتي يجب أن تتفاعل مع البيئة المحيطة بها حتى تستطيع البقاء والاستمرار والنمو ،

إدارة التغيير والتطوير في القطاع المصرفي

عبده الصياد *

فإن التغيير أصبح ضرورة حتمية إذا أرادت البقاء والاستمرار في بيئة لا تعترف بأي ثابت غير التغيير نفسه، ولا عجب إن قيل أن التغيير ثابت وهي جملة صحيحة وصادقة بكلمتين متناقضتين، وهنا أصبح التغيير وإدارته من أهم الأنشطة في المنظمات، ووجب على المنظمات على اختلافها أن تتغير وتتطور، فحتى المنظمات الكبرى التي حققت وتحقق نجاحات كبيرة لا يشفع لها ذلك، فهي ليست بمنأى عن التغيير، في ظل بيئة أعمال تتصف بالديناميكية والتي أصبحت سمتها المميزة التغير المستمر، وبيئة الأعمال في الجمهورية اليمنية تعتبر من البيئات الأكثر تحدياً وتعقيداً، ويأتي القطاع المصرفي اليمني في مقدمة قطاعات الأعمال الذي يشهد تعقيدات وتحديات كثيرة تفرض على بنوك القطاع المصرفي اليمني أن تضع لها مشاريع للتغيير والتطوير المنظمي بشكل مستمر ومخطط ومنظم فعلمية التغيير والتطوير لا تأتي بطريقة عفوية وارتجالية وإنما بطريقة مدروسة وهادفة ، وبحيث يكون من أولويات أهداف هذه المشاريع زيادة مقدرة البنوك اليمنية على التعامل والتكيف مع البيئة والمتغيرات واستشعار القادم وضمان استمرار تقديم خدماتها لعملائها وتطوير قدراتها الاستثمارية وبما يحقق لها تحسين قدرتها على البقاء والاستمرارية والنمو .

دوافع عملية التغيير والتطوير في القطاع المصرفي اليمني

إن الوضع الذي يعيشه القطاع المصرفي اليمني يعاني من وجود اختلالات مزمنة تدفع إلى ضرورة الحاجة إلى التغيير والتطوير بهدف إحداث تغيير وانتقال القطاع المصرفي اليمني من الوضع الحالي إلى وضع مستقبلي أفضل وأكثر كفاءة وفاعلية لتحقيق أهدافه ورفع أدائه، فالدراسات التحليلية للبيئة المصرفية في اليمن تؤكد وجود عدد من الاختلالات والمشاكل والتي يمكن أن نطلق عليها الفجوات الإستراتيجية ومن أهمها :-

- معظم السيولة النقدية خارج القطاع المصرفي .
- تركز استثمارات البنوك في أذون الخزانة .
- تدني دور البنوك في مجال التنمية الاقتصادية في البلد .
- قصور في أنظمة العمل في بنوك القطاع المصرفي.
- قصور في مواكبة التكنولوجيا الحديثة في مجال التقنية المصرفية.
- ممارسة البنك المركزي اليمني لأعمال تنفيذية لا تتعلق بدوره كبنك سياسات فقط وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

مجالات التغيير والتطوير في القطاع المصرفي اليمني

إن تحقيق التغيير الاستراتيجي في القطاع المصرفي اليمني يتطلب تصميم وتنفيذ برامج خاصة (برامج التغيير والتطوير) لردم الفجوات الإستراتيجية ، ومن أهم هذه البرامج :-

1) برنامج جذب الموارد المالية والمدخرات الوطنية.
2) برنامج تطوير السياسات النقدية والائتمانية .
3) برنامج بناء نظام حوافز لمنح التمويلات والقروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة .
4) برنامج تعزيز السلامة المصرفية .
5) برنامج تطوير نظم الدفع والتقنية المصرفية .
6) برنامج إعادة هيكلة البنك المركزي اليمني .

عوامل نجاح مشاريع التغيير والتطوير

وما نؤكد عليه لكي يتحقق النجاح في مشاريع التغيير والتطوير هو ضرورة توفر عوامل عدة ولعل أهمها هو دعم وتأييد القادة الإداريين في البنوك لجهود التغيير، وتوفير مناخ وبيئة عمل مناسبة لمواردها البشرية من خلال تبني إستراتيجية التمكين الإداري في إدارة مواردها البشرية ، فالتمكين الإداري أصبح خياراً استراتيجياً في إدارة المنظمات في عصرنا الحالي ويمثل مفتاحاً لتحقيق غايات المنظمات في البقاء والنمو المستمر ، فالعاملين لهم دور بارز في مختلف المنظمات فهم يمثلون حجر الزاوية في تحقيق أهداف المنظمات وتقدمها ، وبالتالي فإن نجاح المنظمات يقوم على مدى اهتمامها بالعنصر البشري فيها من خلال قيامها بتوفير ركائز ومقومات التمكين الإداري والتي يمكن أن نحددها بخمسة أبعاد وفقاً للأبعاد الأكثر استخداماً في نماذج رواد التمكين الإداري والعلماء والباحثين في مجال إدارة الأعمال وهي (فرق العمل ، الاتصال الفعال ، التدريب ، التحفيز ، التفويض) ، ويمكن تلخيص هذه العناصر والأبعاد للتمكين الإداري في التالي :- فرق العمل وتتمثل في تبني أسلوب العمل الجماعي في البنك ، وبحيث يتمتع أعضاء الفريق بمهارات متنوعة ويسعون إلى تحقيق أهداف مشتركة من خلال التنسيق والتعاون والتكامل في العمل معاً ، والاتصال الفعال وهو عملية تبادل المعلومات والأفكار وإبداء الآراء والمقترحات بين العاملين في البنك من خلال استخدام التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، والتدريب كنشاط موجه يساعد في حصول العاملين في البنك على المعارف والمهارات التي يحتاجونها من أجل تطوير قدراتهم على اتخاذ القرارات وحل المشاكل، والتفويض بمنح العاملين في البنك الصلاحيات المناسبة بكل ما يتعلق بأعمالهم ، والتحفيز يتمثل في تبني البنك أنظمة للحوافز ومنح الحوافز المالية والمعنوية للعاملين التي تدفعهم نحو بذل جهود كبيرة في أعمالهم لتحقيق أهداف البنك .

إن توفر ركائز ومقومات التمكين في المنظمات يخلق بيئة عمل مشجعة وداعمة لتحرير الطاقات الكامنة في العاملين وتنمية قدراتهم من أجل جعل العاملين قادرين على ممارسة السلطة والثقة بأنفسهم والتصرف بمسئولية وعقلانية وفاعلية عند تنفيذهم لمهام التغيير والتطوير وحل المشكلات وصنع القرارات ، وتقديم أفكار جديدة ومبدعة وبشكل مستمر لتحقيق التطوير في تلك المنظمات .

سنتناول بإذن الله في مقالتنا القادمة كل برنامج على حده من برامج التغيير والتطوير والتي حددناها أعلاه بستة برامج .

* عضو مجلس إدارة جمعية البنوك
Alsayyad73@gmail.com

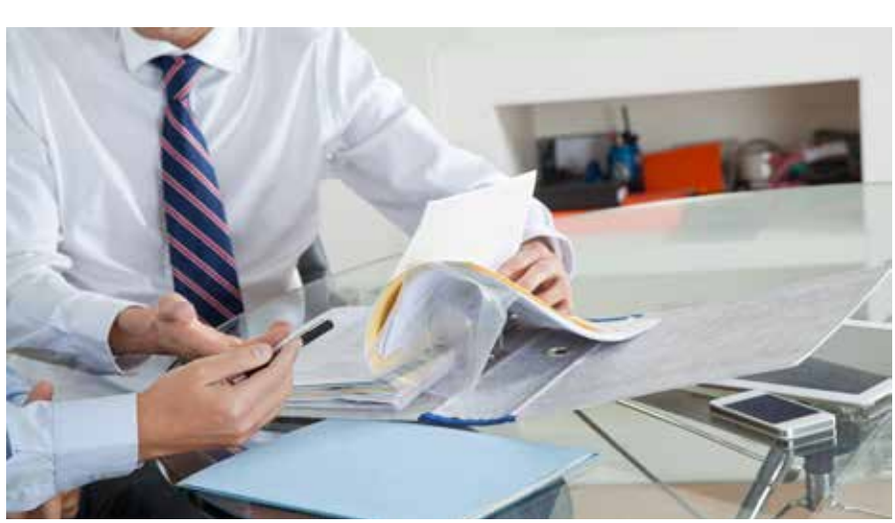

شركة يمنتراك المحدودة

يمنتراك
أدرك المستقبل

تتبع المركبات

عبر الأقمار الإصطناعية

- تحديد موقع السيارة ومسارها
- تنبيهات السرعات وزر الطوارئ
- إيقاف محرك السيارة عن بعد
- خرائط رقمية وصور جوية
- تقارير المسافات والسرعات
- خدمات مرخصة وخبرة طويلة
- تتبع عبر الموبايل أو اللابتوب
- اجهزة اوروبية وامريكية متينة

حلول مبتكرة .. وخدمات اثبتت جدارتها

خدمة عملاء على مدار الساعة: 774400066

تضم المنظومة تنبيهات متعددة يمكن إستلامها على شكل رسائل نصية قصيرة SMS، أو بريد إلكتروني، بالإضافة إلى الإحتفاظ بتفاصيلها في المنظومة وأهم هذه التنبيهات:

- تجاوز السرعة
- زر الإستغاثة/الطوارئ
- الإصطدام
- التسارع المفاجئ
- فصل البطارية
- التسارع والوقوف المفاجئ
- تشغيل وإطفاء المحرك
- الوصول إلى الأهداف
- الدخول والخروج من وإلى المناطق الجغرافية
- العبث أو التشويش

وغيرها الكثير

تقارير آلية متعددة

تضم المنظومة العديد من التقارير التي يمكن إستعراضها أو تصديرها للإحتفاظ بها وتصفحها في أي وقت لاحق،

ومنها :

- تقرير المواقع الذي تحتوي على عناوين ومواقع حركة المركبات بشكل مفصل او ملخص
- تقرير الرحلات و المسافات المقطوعة.
- تقرير التنبيهات
- تقرير استهلاك الوقود
- تقرير الأهداف التي تم زيارتها

Yemen Track L.L.C. Technology City, TV. St, Sana'a 01/329932 01/329933 773633391 info@yementrack.com.ye

www.yementrack.com.ye Search

Android iOS

تكلمنا في الحلقة الماضية عن ماهية الأمن السيبراني وأهميته، وعن بعض المفاهيم المرتبطة بالأمن السيبراني. في هذه الحلقة سوف نسلط الضوء على أحد هذه المفاهيم وأكثرها ملامسة للأفراد والمنظمات والحكومات، هذا المفهوم هو الهجوم السيبراني وسنتحث بالأخص عن أحد انوع هذا الهجوم (هجمات التصيد) وطرق مكافحتها.

الهجوم السيبراني: التصيد الاحتيالي

أ. م. د. عبدالقادر محمد العبادي *

الهجوم السيبراني وآثاره

الهجوم السيبراني هو استغلال متعمد لأنظمة الكمبيوتر والشبكات والمؤسسات المعتمدة على التكنولوجيا، تستخدم هذه الهجمات تعليمات برمجية ضارة لتعديل البيانات تؤدي إلى عواقب مدمرة، يمكن أن تعرض بياناتك للخطر وتنشر جرائم الإنترنت مثل المعلومات وسرقة الهوية، يُعرف الهجوم الإلكتروني أيضًا باسم هجوم شبكة الكمبيوتر.

يتطور التهديد السيبراني العالمي بوتيرة سريعة مع تزايد عدد خروقات البيانات كل عام؛ حيث قُدرت سرقة بيانات 7.9 مليار سجل عن طريق خروقات البيانات في الأشهر التسعة الأولى من عام 2019 وحده، وهو أكثر من ضعف عدد السجلات التي تم الكشف عنها في نفس الفترة من عام 2018، وتتوقع مؤسسة البيانات الدولية أن الإنفاق العالمي على حلول الأمن السيبراني سيصل إلى 133.7 مليار دولار بحلول عام 2022.

وفقا لدراسة نشرت حديثا؛ فإن مجرمو الإنترنت يتمكنون من الإيقاع بما معدله 1.861 ضحية في جميع أنحاء العالم خلال الدقيقة الواحدة، وفي غضون ستين ثانية بالضبط، تمتلئ محافظهم بمبلغ يقدر بحوالي مليون و138 ألف دولار، في المقابل تستثمر الشركات في مجال الأمن الإلكتروني ما يصل إلى 171 دولارا في الدقيقة الواحدة، وهو مبلغ غير كاف إطلاقا.

إن المجرمين الإلكترونيين يميلون اليوم إلى استخدام تقنيات مبتكرة وجديدة لمهاجمة ضحاياهم على نطاق واسع، ويسعون باستمرار إلى إيجاد سبل تجنبهم الوقوع في أيدي القوات الأمنية، وفيما يلي التهديدات الأكثر إلحاحا التي يواجهها المجتمع في وقتنا الراهن.

هجوم التصيد الاحتيالي

التصيد الاحتيالي هو الشكل الأكثر شيوعًا للهجوم عبر البريد الإلكتروني، حيث يخدع المهاجم الأشخاص للنقر على الروابط الضارة ، التي يبدو أنها شرعية ، للحصول على معلوماتهم الحساسة ، أو السرية بطريقة غير قانونية ، عن طريق محاكاة الاتصالات الإلكترونية ، من مصدر أو منظمة موثوقة بطريقة آلية.

وهناك قلق كبير من الزيادة في عدد هجمات التصيد الاحتيالي ، ومع انتشار الإنترنت ، يصبح التصيد الإلكتروني تهديدًا أكبر لعدة أسباب:

أولاً ، يمكن أن يكلف الضحية أموالا حقيقية.

ثانياً ، المنظمات التي تم استخدام أسمائها في هجوم التصيد ، غالبًا ما تتحمل تكاليف الدعم، وهذه الهجمات خطيرة للغاية ، لأنها تستهدف في الغالب موظفي الشركات رفيعي المستوى ، ومعظمهم لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية التجارية ، وقواعد بيانات المبيعات ، والمعلومات الحساسة الأخرى، وغالبًا ما يخفي المهاجمون أنفسهم كمنظمة ذات سمعة طيبة، وتبدو رسائل البريد الإلكتروني أنها نشأت من مصادر جديرة بالثقة، حيث تجذب الضحايا في نهاية المطاف إلى تناول الطعم.

على الرغم من حقيقة أن التصيد الاحتيالي هو جزء من التكنولوجيا ، وجزء من علم النفس ، إلا أنها واحدة من أخطر المشكلات الأمنية التي يواجهها المحترفون، والشركات اليوم ، حيث أن عملية التصيد الاحتيالي ، التي تنطوي على قيام المجرمين بإرسال رسائل ، تتنكر كمنظمات شرعية ، تستهدف مئات الملايين من المنظمات كل يوم ، فتقوم بتوجيه رسائل المستلمين إلى موقع ويب زائف، يلتقط معلوماتهم الشخصية ، أو يحتوي على مرفق ضار.

وعلى الرغم من أن الهدف النهائي للمحتالين هو نفسه دائمًا ، فقد وجدوا العديد من الطرق لشن هجومهم.

الأنواع الشائعة لهجمات التصيد الاحتيالي

تكلمنا في الحلقة الماضية عن أحد مفاهيم الأمن السيبراني وأكثرها ملامسة للأفراد والمنظمات والحكومات وهو الهجوم السيبراني وتطرقنا إلى أحد الهجمات السيبرانية، ومن أشدها خطورة (هجمات التصيد الاحتيالي) ، في هذه الحلقة سنسلط الضوء على بعض الطرق الأكثر شيوعًا في التصيد الاحتيالي وطرق مكافحتها التي تستهدف بها الأشخاص والمؤسسات بشيء من التفصيل.

هجمات التصيد الاحتيالي

التصيد الاحتيالي هو نوع من الهندسة الاجتماعية يُستخدم عادةً لسرقة بيانات المستخدم مثل أرقام بطاقات الائتمان وبيانات اعتماد تسجيل الدخول،

هناك قلق كبير من الزيادة في عدد هجمات التصيد الاحتيالي ، ومع انتشار الإنترنت ، يصبح التصيد الإلكتروني تهديدًا أكبر

يحدث ذلك عندما يخدع مهاجم ، متنكرا كشخص موثوق به ، الضحية لفتح رسالة نصية أو بريد إلكتروني أو رسالة فورية، يتم بعد ذلك خداع الضحية لفتح رابط ضار يمكن أن يتسبب في تجميد النظام كجزء من هجوم فدية أو الكشف عن معلومات حساسة أو تثبيت برامج ضارة، يمكن أن يكون لهذا الخرق نتائج كارثية، بالنسبة للفرد ، يشمل ذلك سرقة الهوية أو سرقة الأموال أو عمليات الشراء غير المصرح بها، غالبًا ما يستخدم التصيد الاحتيالي للحصول على موطئ قدم في الشبكات الحكومية أو الشركات كجزء من مؤامرة أكثر أهمية مثل التهديد المستمر المتقدم (APT). في مثل هذه الحالة ، يتم اختراق الموظفين للحصول على امتياز الوصول إلى البيانات الآمنة ، وتوزيع البرامج الضارة في بيئة مغلقة ، متجاوزا قيود الأمان.

طرق مكافحة التصيد الاحتيالي

– يمكن للمؤسسات تخفيف مخاطر التصيد الاحتيالي ، بالوسائل التكنولوجية ، مثل فلاتر الرسائل غير المرغوب فيها ، ولكن ثبت باستمرار عدم موثوقيتها بشكل كبير وفعال.

– عمل دورة توعية بطاقم التصيد الاحتيالي ، فقد تستمر الرسائل الإلكترونية الخبيثة في المرور بانتظام ، وعندما يحدث ذلك ، فإن الشيء الوحيد ، الذي يمنع مؤسستك من الخرق ، هو قدرة موظفيك على اكتشاف طبيعتهم الاحتيالية ، والرد بشكل مناسب عليها لمنع الاختراق. كما تساعد الدورة التوعوية ، الخاصة بطاقم الصيد العاملين على القيام بذلك ، بالإضافة إلى شرح ما يحدث ، عندما يقع الناس ضحية ، وكيف يمكنهم التخفيف من خطر وقوع هجوم.

سنستعرض بإذن الله في الحلقات القادمة بقية الهجمات السيبرانية وطرق المكافحة لها.

* عميد كلية الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات بجامعة العلوم والتكنولوجيا

رؤيتنا

أن نكون الرواد وأفضل من يقدم كافة خدمات التأمين التعاوني والتكافلي في اليمن، وبما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

نبذة عن الشركة

بعد تأسيسها في عام 2001م باشرت الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين (ش.م .ي) اعمالها مطلع عام 2002م برأسمال مقداره 100,000,000 مليون ريال يمني، وفي عام 2006م، تمت الموافقة على رفع رأس مال الشركة إلى 400,000,000 مليون ريال يمني.قام بتأسيس الشركة مجموعة من الرواد في مجال الاقتصاد الإسلامي (بنوك إسلامية، ومؤسسات تجارية، وافراد) جمعتهم رغبة صادقة في تقوية الاقتصاد الإسلامي، وترسيخ مبادئه كبديل للأنظمة الاقتصادية الأخرى، وإسهاما منهم في استكمال حلقات الاقتصاد الإسلامي التي بدأت بالبنوك الإسلامية، ورغبة صادقة في استثمار أموالهم بوسائل ومشاريع بعيدة عن الربا والغرر والجهالة وفي عام 2019م تم رفع المال إلى 1,000,000,000 مليار ريال يمني.

الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين
صنعاء : شارع عمان- تقاطع الجزائر (مبنى الشركة)
عدن : أمام فندق عدن – جولة ريجل
الحديدة : شارع الميناء – جوار مصرف اليمن البحرين الشامل
تعز: جوار جامعة العلوم والتكنولوجيا- شارع جمال
المكلا: الخور – عمارة بن سويدان

YEMEN ISLAMIC INSURANCE CO
ت: 01/576757 -ف 01/576746 ص.ب:5145
ت: 02/271318 فاكس 02/271319
ت: 03/206967 – فاكس 03206968
ت: 04/258881 فاكس 04/258882
ت: 05/304909 – فاكس 05/304908

WWW.YIIC.CO

جمعيـــة البنـــوك اليمنيـــة

دع عنك عناء البحث عن بيئة مواتية لتدريب كوادرك

نحن نؤهل مواردك البشرية

قاعـــة تدريـــب:

تتكون من صالة مكيفة الهواء وتستوعب نحو ٤٠ شخصا ولعدد ٧٠ شخصا عند إزالة الطاولات، ومجهزة بكافة الوسائل التي يحتاجها المحاضرون وصالة للكوفي بريك وصالة للاستقبال مع المرافق الأخرى.

- إقامة دورات تدريبية في مختلف المجالات المصرفية والمالية والإدارية، أو أية دورات أخرى متخصصة تطلبها الجهات المهتمة.
- تأجير القاعة لمن يرغب من المصارف والمؤسسات الأخرى لإقامة الدورات الخاصة بها.

للإستفسار يرجى الاتصال بإدارة جمعية البنوك اليمنية

هاتف: ٥٧٠٠٨٨/٩-١٠ - فاكس ٢٤٢٣٠٥-٠١

بكل ثقة

إستلم أموالك

أو حولها الى أي مكان في العالم عبر خدمة

WESTERN UNION WU

بنك اليمن الدولي

INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

هدفنـــا واحـــد